



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية  
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



# التحولات الاستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية

ملخص  
رسالة ماجستير

إعداد  
محمد متعب الصواغ

سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية  
(الماجستير والدكتوراه)  
الرسالة (٥٨)

الكويت - ٢٠٢٠م



**مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية

( الماجستير والدكتوراه )

الرسالة ( ٥٨ )

## **التحويلات الاستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية**

ملخص رسالة ماجستير

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء  
جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

إعداد

**محمد متعب الصواف**

إشراف

**أ. د. فنان العزى**

الكويت - ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن  
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة  
العربية بجامعة الكويت

### الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية  
جامعة الكويت  
ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت  
هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)  
البريد الإلكتروني Gulf\_center@yahoo.com  
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز  
الطبعة الأولى  
الكويت - ٢٠٢٠



**أعضاء مجلس إدارة  
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

**أ.د. رشيد العنزي**

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

**د. فيصل أبو صليب**

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

**أ.د. فايز منشر الظفيري**

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية  
جامعة الكويت

**أ.د. عبد الله محمد الهاجري**

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية  
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب  
جامعة الكويت

**أ.د. يوسف ذياب الصقر**

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة الكويت

**أ.د. عبید سرور العتيبي**

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية  
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

**سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم**

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية  
وزارة الخارجية - دولة الكويت

**أ. غالب محمد العصيمي**

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية  
وزارة الإعلام - دولة الكويت

**أ. عبد العزيز عبد الله السالم**

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية  
جهاز الأمن الوطني

**أ. عبد الإله محمد رفيع معريف**

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



رقم الصفحة	المحتويات
١١	- الملخص.....
١٥	- الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للدراسة.....
١٧	- إشكالية الدراسة.....
١٨	- أهمية الدراسة.....
١٨	- أهداف الدراسة.....
١٩	- فرضيات الدراسة.....
٢٠	- الدراسات السابقة.....
٢٢	- منهج الدراسة.....
٢٢	- الإطار النظري.....
٣١	- الفصل الثاني: مرحلة التوجه القومي العروبي بين عامي (١٩٦١ و ١٩٩٠)...
٣٤	- المبحث الأول: أزمة عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١.....
٣٥	- المبحث الثاني: الثورة الإيرانية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩.....
٣٧	- المبحث الثالث: الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨.....
٣٨	- المبحث الرابع: مجلس التعاون الخليجي.....
٣٩	- المبحث الخامس: رفض الوجود الأجنبي في الأراضي العربية.....
٤٠	- المبحث السادس: دعم القضايا العربية.....
٤٣	- الفصل الثالث: مرحلة الانحياز بين عامي (١٩٩١ و ٢٠١٠).....
٤٧	- المبحث الأول: التقارب الكويتي الأمريكي.....
٤٨	- المبحث الثاني: التقارب الكويتي السعودي.....
٥٠	- المبحث الثالث: الاتفاقيات الأمنية العسكرية مع الدول الكبرى.....

رقم الصفحة	المحتويات
٥١	-المبحث الرابع: الابتعاد عن المحيط العربي.....
٥٤	-المبحث الخامس: الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣.....
٥٨	-المبحث السادس: تطوير الدبلوماسية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣.....
٦١	-الفصل الرابع: مرحلة التنويع والشراكة بين عامي (٢٠١١ و ٢٠١٨).....
٦٥	-المبحث الأول: التبدلات والتحويلات في الوطن العربي.....
٦٧	-المبحث الثاني: صراع القوى الإقليمية على بسط النفوذ.....
٦٨	-المبحث الثالث: جذب الوجود العسكري في دولة الكويت (بريطانيا- الناتو).....
٧٠	-المبحث الرابع: دور الوسيط في حل النزاعات.....
٧٢	-المبحث الخامس: المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية.....
٧٤	-المبحث السادس: التعاون الكويتي- التركي.....
٧٥	-المبحث السابع: التعاون الكويتي- الصيني.....
٧٨	-المبحث الثامن: الجيل الثاني من الاستقرار (مشروع الشمال).....
٨٠	-الخاتمة.....
٨٥	- قائمة المراجع.....
٩٣	- الملخص باللغة الإنجليزية.....



رقم الصفحة	المحتويات
٥٣	١.٣- نشاطات صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١.....
٥٦	٢.٣- الإنفاق الحكومي على المشروعات الإنشائية في دولة الكويت.....
٥٧	٣.٣- صادرات وواردات الكويت من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٠.....



## المخلص

تركز هذه الدراسة على بحث التحولات الإستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال، وقد قسمت الدراسة هذه التحولات إلى ثلاث مراحل رئيسية في العمل الخارجي الكويتي، كانت الأولى مرحلة التوجه القومي العربي منذ الاستقلال عام ١٩٦١ حتى الغزو العراقي عام ١٩٩٠، وغلب على هذه المرحلة الطابع القومي العربي لسياسة الكويت الخارجية ودعم القضايا العربية، وكانت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية. ثم المرحلة الثانية، هي مرحلة الانحياز منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٠. وبدأت المرحلة الثالثة مع بداية التغيرات التي عصفت بالوطن العربي وبرز دور الفاعلين من غير الدول في تهديد الأمن في المنطقة؛ فقد انتقلت الكويت إلى المرحلة الثالثة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٨، وهي مرحلة التنوع والشراكة وجذب الشركاء وتنويعهم، ومن ذلك - المثال - تعاونها الاقتصادي الضخم مع الجمهورية الصينية لتنفيذ مشروع إقليم الحرير، وتكثيف العلاقات الكويتية وربطها مع الجمهورية التركية من جانب آخر لكونها أحد أطراف القوى الإقليمية.

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم بحسب (ديفيد إيستون) الذي يرى أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية، هي: المدخلات وعملية التحويل والمخرجات. وتتمثل مشكلة الدراسة الرئيسة في: التحولات الإستراتيجية لسياسة الكويت الخارجية، وإدراك متخذ القرار الخارجي في دولة الكويت للتحولات الدولية التي تتطلب خلق إستراتيجيات جديدة تسعى لحماية الكويت من الانزلاق نحو

الانحياز لطرف أو الدخول في مشكلات مباشرة. ولعل أهم نتائج الدراسة أن الكويت انتقلت من (ردود الأفعال) في سياستها الخارجية إلى (المبادرة) واستباق مشكلة عدم اليقين، كما تحاول الكويت بالانتقال إلى (جيل ثانٍ من الاستقرار) عن طريق جذب المصالح الدولية اقتصادياً واستقطاب الوجود العسكري لحماية الكويت من خطر عدم الاستقرار الأمني في المنطقة.

## المقدمة :

سارت الكويت في سياستها الخارجية وفق ثلاث مراحل رئيسة مختلفة؛ فقد كانت تتأثر بتغير الظروف الإقليمية، كما اتصفت بعد الاستقلال بـ (ردود الفعل) فقط، وتمثل المرحلة الأولى في الفترة من الاستقلال عام ١٩٦١ وحتى الغزو العراقي عام ١٩٩٠، وكان الطابع الكويتي في هذه المرحلة هو الطابع القومي العروبي ورفض أي وجود أجنبي في المنطقة العربية، إلا أن الغزو العراقي أصاب الكويت بصدمة سياسية من جراء هذا الغزو ووقوف بعض الدول العربية مع العراق، مما أدى إلى أن تنتقل الكويت إلى المرحلة الثانية في سياستها الخارجية، وهي مرحلة الانحياز منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٠، وفيها تحلّت الكويت عن التوازن والحياد إلى الالتفاف نحو الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بشكل مباشر، غير أن الكويت ما لبثت أن بدأت تعاود العلاقات مع دول الضد التي وقفت ضد الكويت في أثناء الغزو العراقي مع بدايات عام ١٩٩٧ بسبب الضغوط الإقليمية عليها، إلا أنها لم تطبّع العلاقات مع نظام صدام حسين حتى سقوطه عام ٢٠٠٣، وبعد هذه المرحلة قامت الكويت بإقامة العلاقات القوية مع العراق الجديد، كما زادت معدلات النمو والتنمية والازدهار في الكويت بعد خفوت الهاجس الأمني الذي كان قد أحدثه نظام صدام حسين. وكانت ثورات الربيع العربي وعاصفة التبدلات والتحويلات في الأنظمة العربية وبروز دور الجماعات المسلحة (الفاعلين من غير الدول)

أدى إلى أن تنتقل الكويت إلى مرحلة جديدة بدأت في نهايات عام ٢٠١٠، فكانت هذه المرحلة الثالثة في سياستها الخارجية، هي مرحلة التنويع والشراكة وجذب الوجود العسكري الأجنبي إلى الأراضي الكويتية، والعمل على أن تكون الكويت أرضاً يتفق عليها الأضداد، كما طوّرت الكويت علاقاتها مع الجمهورية الصينية تنفيذاً لسياسة الكويت بتنويع المصادر والحلفاء الاقتصاديين فضلاً عن تطوير العلاقات الثنائية الاقتصادية مع الجمهورية التركية؛ لكونها أحد أطراف القوى الإقليمية؛ مما أدّى إلى ربط المصالح الكويتية مع الدول الأخرى، كما تعمل الكويت على إقامة وتنفيذ مشروع إقليم الحرير (مشروع الشمال) الذي يُعد إحدى الأدوات التنفيذية الضخمة للدبلوماسية الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية.

ومما يلاحظ في المرحلة الثالثة هذه أن الكويت قد انتقلت إلى (المبادرة) في سياستها الخارجية، والتقليل من حالة عدم اليقين و(ردود الفعل)، وأصبح عمل السياسة الخارجية بذراعين متشابهتين، الأولى: تركيز دور الوساطة على دول الخليج والإقليم بسبب القرب الجغرافي وتأثير المشكلات في استقرار الكويت.

الثانية: عمل الدور الإنساني النشط والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية للوصول إلى الاستقرار ووقف النزاعات مع الدول العربية الأخرى، أو غير العربية من خلال المنظمات الدولية.

## الفصل الأول

### الإطار النظري والمفاهيم الأساسية





تقع دولة الكويت في منطقة إقليمية كثيرة الأزمات والقضايا الدولية العالقة التي يعاني منها المجتمع الدولي، مع سعي الدول الإقليمية والدول الكبرى للهيمنة على الدول التي تعاني من حالات الضعف والتفكك الداخلي، مثل مصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا، فضلاً عن تبعات الملف النووي الإيراني وانعكاساته السلبية على دولة الكويت، وبرز ظاهرة الإرهاب، وقضايا دولية كثيرة، مثل العولمة وسباق التسلح وتحول النظام العالمي تجاه التعددية القطبية عوضاً عن الريادة الأمريكية على العالم وتنامي أزمة غياب الثقة.

### إشكالية الدراسة:

باستعراض ما سبق نجد أن مشكلة هذه الدراسة قد تركزت حول:  
التحولات الاستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية، وإدراك متخذ القرار الخارجي فيها للتحولات الدولية التي تتطلب خلق إستراتيجيات جديدة من شأنها حماية الدولة، وهذا ما يطرح التساؤلات الآتية:  
- ما العوامل التي أدت إلى التحولات والتغيرات الإستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية؟

- إلى أي مدى تستجيب السياسة الخارجية الكويتية للتغيرات الإقليمية والدولية التي تساعد في التحول الإستراتيجي في سياستها الخارجية؟  
- ما فوائد ونتائج التحولات الإستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية على دولة الكويت؟

## أهمية الدراسة:

- ١- ندرة الدراسات الأكاديمية التي تدعم الرؤية الإستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية وتساعد في فهمها، وهي من شأنها تطوير الوعي الإستراتيجي في سياسة الدولة الخارجية، وتشجيع الطرح الأكاديمي حول مواضيع السياسة الخارجية؛ لتكون بمثابة المساندة العلمية والموضوعية لمتخذ القرار السياسي وقياديي وزارة الخارجية الكويتية.
- ٢- العمل على إيجاد صورة واضحة للتحويلات الإستراتيجية في السياسة الكويتية الخارجية.
- ٣- دعم الرؤية الإستراتيجية التي تسعى لتحول الكويت إلى منطقة جذب إستراتيجية في ظل التوترات الأمنية التي تعاني منها دول الإقليم وازدياد الصراع الإقليمي - الإقليمي.

## أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى فهم وتحليل مراحل التحول الإستراتيجي في سياسة الكويت الخارجية، ولاسيما مع تغير العوامل السياسية الدولية والإقليمية التي تحتم على متخذ القرار الخارجي في دولة الكويت الاتجاه نحو اتخاذ قرارات ورؤية إستراتيجية تؤمن الحماية الأمنية لدولة الكويت في النسق الدولي والإقليمي الذي يعج بالصراعات والتحويلات المصلحية، وتغير خريطة موازين القوى من الأحادية القطبية واتجاه القوة نحو التعددية التي تزيد من عدم الاستقرار في الإقليم في ظل الصراعات نحو النفوذ والهيمنة. وتلقي هذه الدراسة الضوء على التحويلات الإستراتيجية منذ استقلال الكويت عام ١٩٦١، التي تمثلت في العديد من التغيرات الكبيرة

في النسق الدولي والإقليمي، وشهدت الكويت نقاط تحول عديدة، وفي مقدمتها الغزو العراقي عام ١٩٩٠، ومرحلة التحولات والتبدلات في الأنظمة العربية منذ اندلاع الثورة التونسية في أواخر عام ٢٠١٠. وتُعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة حول الإستراتيجية الخارجية، كما تحاول الدراسة رصد وإضفاء الطابع العلمي على التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية في مراحل التغيرات والتحولات في الساحة الدولية.

### فروض الدراسة:

إن إدراك متخذ القرار في السياسة الخارجية ووعيه للتحول الإستراتيجي لحماية مصالح دولة الكويت يزيدان من حالة الاستقرار، والحفاظ على الأمن، والثبات على سياسة الحياد، وحماية مصالحها دولياً، وتأمين الأمن القومي الكويتي.

وعليه؛ تنبثق تحت هذه النظرة عدة فروض، أهمها:

- كلما اتجه متخذ القرار الخارجي نحو تطوير التوجه الإستراتيجي بسبب التغيرات التي يفرضها البنيان الدولي زاد من قوة دور دولة الكويت ومثاقنته في النسق الدولي.

- إذا قامت الكويت بتنويع الشركاء وتفعيل دورها الدولي فإن هذا يزيد من تأثير دورها السياسي في المجتمع الدولي.

- مع زيادة التغيرات في النظام الدولي في الفترة الحالية توجهت السياسة الخارجية من الحياد الإيجابي إلى الحياد الإستراتيجي.

- عندما تتخذ الكويت هذه التوجهات الخارجية يزداد استقرارها داخلياً وخارجياً.

## الدراسات السابقة:

- ١ - كتاب عبدالرضا أسيري بعنوان (سياسة الكويت الخارجية: ١٩٦١ - ٢٠١٦).. إنجازات الماضي... تحديات الحاضر... وآفاق المستقبل.
  - ٢ - كتاب نورة صالح المجيم (الكويت تتجه شرقاً: دور الكويت في التنظيمات الآسيوية)، ٢٠١٣.
  - ٣ - كتاب حسن الإبراهيم (الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج)، ١٩٨٢.
  - ٤ - دراسة فيصل أبوصليب (المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية)، ٢٠١٥.
  - ٥ - دراسة فيصل أبوصليب (التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية ١٩٦١ - ١٩٩٠)، ٢٠١٧.
  - ٦ - دراسة عدنان العنزي (آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الإستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية)، ٢٠١٣.
- دراسة فيصل أبوصليب (Qatar's foreign policy, 1995-2017 Understanding) (فهم سياسة قطر الخارجية ١٩٩٥ - ٢٠١٧)، تأتي كدراسة مهمة متقاربة حول موضوع تحولات البعد الإستراتيجي لدول الخليج الصغيرة.

## ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على جوانب السياسة الخارجية تاريخياً أو على قضية معينة وتحليلها والربط بين القضايا الدولية وعمليات صنع السياسة الخارجية الكويتية.

كما لم تكن الدراسات السابقة تركز على الجانب الإستراتيجي لسياسة الكويت الخارجية، عدا دراسة (آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الإستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية)، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإن التركيز على إستراتيجية السياسة الخارجية مهم، وذلك لتطوير الثقافة السياسية حول هذا الجانب، كما تتميز هذه الدراسة بأنها تنظر إلى مراحل السياسة الخارجية منذ الاستقلال إلى الفترة الحالية بمنظار إستراتيجي، خصوصاً بعد مرحلة التبدلات والتحويلات منذ عام ٢٠١٠ والتغيرات الإقليمية الكبيرة والتحول في موازين القوى في النظام الدولي، وعليه؛ فإن التحول الإستراتيجي في سياسة الكويت الخارجية مهم لحماية أمن الكويت واستقرارها في ظل إقليم يعج بالنزاعات والحروب، وما تدعمه الدراسة من تكثيف وتنويع في الشركاء الدوليين والإقليميين لتهيئة بيئة جاذبة وآمنة لجميع الأطراف سياسياً واقتصادياً.

بعد موجة التغيرات التي طالت الدول العربية في عام ٢٠١٠ واقتراب الصراعات من دولة الكويت باشتعال الأزمة اليمنية في عام ٢٠١٥ والأزمة السورية عام ٢٠١١ والأزمة الخليجية في عام ٢٠١٧ والانقسامات في الكيان الخليجي والصراع الإقليمي على النفوذ بين تركيا والسعودية وإيران فإنه من الضروري أن تكون هناك نظرة إستراتيجية واضحة لدولة الكويت للحفاظ على الحياد بين الأقطاب المتنازعة والمتضادة لتكوين فرشة حيادية وداعمة للاستقرار وحل الأزمات الدائرة إقليمياً. هذه القضايا المهمة والمحورية حول الرؤية الإستراتيجية في السياسة الخارجية الكويتية يجب أن يتم تفسيرها ودراستها ومحاولة تطويرها ودراسة التجارب الناجحة التي تدعم الرؤية السياسية الكويتية، وهذا أيضاً سوف يمكننا من فهم هذه التوجهات السياسية في اتخاذ القرار الخارجي، وفهم التغيرات

التي طالت السياسة الخارجية من الجانب الإنساني وتنشيطها لهذا الدور وتفعيل دور دولة الكويت في المنظمات الدولية والإقليمية لخدمة المصالح الكويتية دولياً وبقاء دور النظام السياسي لدولة الكويت.

### منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم، وبحسب ديفيد إيستون فإنه يرى أن عناصر التحليل الرئيسة هي: المدخلات، وهي العوامل والمتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية التي تؤثر في النظام السياسي، وعملية التحويل، وهي الإدراك والتفاعل مع هذه العوامل والمتغيرات، والمخرجات، وهي استجابة النظام السياسي الفعلية لهذه المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية. ولكون السياسة الخارجية نظاماً مفتوحاً وتفاعلياً، يستقبل المدخلات الواردة على النظام السياسي ويقوم بتحويلها إلى مخرجات تصب في مصلحة السياسة الخارجية؛ ومن ثم يجعل المشكلات الدولية وتنامي الأزمات الإقليمية مهاداً لتحول السياسة الخارجية الكويتية وتكيفها مع الشكل الدولي القائم. كما تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي السردى بهدف جمع وسرد الحقائق والبيانات المتعلقة بالفكرة الرئيسة للدراسة وسردها وإدراجها في ثلاث مراحل رئيسة، ويظهر استخدام المنهج في الفصلين الثاني والثالث لتبرير التحولات الإستراتيجية في سياسة الكويت الخارجية.

### الإطار النظري:

عملية اتخاذ القرار - كما يراها محمد السيد سليم - من أهم العمليات التي تميز تشكيل السياسة الخارجية، وتنصرف إلى مجموعة من التفاعلات التي تؤدي إلى هذا الاختيار، ويميز سليم بين عملية اتخاذ القرار والقرار

الذي يعرفه بأنه «عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة»<sup>(١)</sup>.

ويعرف ريتشادر سنايدر عملية اتخاذ القرار بأنها «العملية التي ينتج عنها اختيار أو انتقاء بديل أو قرار من بين مجموعة من البدائل والقرارات؛ بهدف التوصل مستقبلاً إلى صورة معينة كما يتصورها واضعو القرارات»<sup>(٢)</sup>، ويرى إسماعيل صبري مقلد أن القرارات الخارجية غالباً ما تكون مرتبطة ومتأثرة بمجموعة من العوامل والمؤثرات<sup>(٣)</sup>، وبالنظر إلى نظرية اتخاذ القرار الخارجي فإنها تبحث في كيفية تفاعل الدول مع المؤثرات الخارجية من النظام الدولي التي تعمل هذه الدول في إطاره، وكذلك الكيفية في تعبير تلك الدول بتفاعلها مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ القرارات الخارجية التي تبرز بها، وذلك بحسب مواقف الدفاع والضغط لخدمة مصالحها بين الأطراف الدولية<sup>(٤)</sup>.

ويضع هولستي Holsti عدة عوامل مؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهي تنقسم إلى عوامل خارجية External factors وأخرى داخلية Domestic context، وتشتمل العوامل الخارجية على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الدولي وتشكيلاته، وأهداف كيانات النظام السياسي الدولي وسلوكه، وطبيعة المشكلات العالمية والإقليمية السائدة، والقانون الدولي والرأي العام العالمي ومصالح وأهداف الدول الأخرى<sup>(٥)</sup>.

(١) سليم، محمد السيد (٢٠١٣) تحليل السياسة الخارجية. ط٣، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ص ٤٢٣.

(٢) مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية - دراسة تحليلية مقارنة. ط٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص ٢٣١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤) ربيع ومقلد، (١٩٩٤). موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت.

(٥) Holsti, K. J (1992) International politics: A Framework for Analysis. Sixth Edition. Prentice- Hall, Inc. A .simon & Schuster Company.P269-347

وتندرج العوامل الداخلية عند Holsti بحسب ظروفها الجغرافية والصفات العامة للدولة، مثل الحجم الجغرافي للدولة وعدد سكانها وحجم نموها واحتياجاتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية بالإضافة إلى شكل النظام السياسي للدولة وأيديولوجيتها السياسية والرأي العام وجماعات المصالح ومنظومة القيم الاجتماعية فيها<sup>(٦)</sup>.

ويرى Holsti أن طبيعة النظام الدولي تجبر الدول الصغيرة على الدخول في تحالفات سياسية مع القوى الكبرى<sup>(٧)</sup>، فبحسب تعريف ر. د. كوهين للدول الصغيرة فإن «القوة الصغيرة.. هي دولة يعتبر قادتها أنها لن تستطيع أن تكون أبداً ذات تأثير في النظام الدولي إذا عملت وحيدة أو ضمن مجموعة صغيرة»<sup>(٨)</sup>، ولطبيعة النظام في الدول الصغيرة فإنه يغلب عليها أن تكون غير متضادة مع سياسات القوى الكبرى وسلوكها، وبحسب Holsti فإن القوى الكبرى تتأثر قراراتها بما يحدث في مختلف مناطق العالم، بعكس الدول الصغيرة التي لا تتأثر قراراتها الخارجية إلا بسياسات الدول القريبة جغرافياً وسلوكها<sup>(٩)</sup>.

ويبين Holsti أن صفات الدولة وخصائصها الذاتية ودورها الذي تقوم به في النظام السياسي الدولي من المؤثرات المهمة في كيفية اتخاذ قراراتها في السياسة الخارجية، ويطرح Holsti تساؤلاً حول تفسير السياسة الخارجية، مفاده: إذا كان الموقع الجغرافي أو الثقافة أو الدين أو السمات الشخصية أو العوامل الأخرى هي التي تحدد سياستها الخارجية، فلماذا هناك دولتان تشتركان في هذه الخصائص ولديهما سياسة

(6) Ibid

(7) Holsti, Ibid

(٨) الإبراهيم، حسن (١٩٨٢). الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج. ط١، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص٦٩.

(9) Holsti, Ibid



خارجية مختلفة جذرياً؟ فهناك دول تتجه نحو الانعزال لحماية كيائها من التهديدات الأمنية، كما هو حال الدول الإسكندنافية ودول الباسيفيك في الفترة الحالية<sup>(10)</sup>.

يشير Holsti إلى حجم قوة الدولة في النظام الدولي، الذي يُعد من المحددات المهمة لطبيعة سلوكها الدولي، ولأن الدول الكبرى في العالم لديها من المصالح والأهداف أكثر من الدول الصغيرة، فإنها معرضة لاستخدام الخيار العسكري بشكل أكبر لحماية مصالحها وأهدافها في الساحة الدولية، وكلما كبرت الدولة زادت قوتها، وكلما زادت قوتها تشعّبت أهدافها، وزادت مصالحها التي تريد حمايتها، وزادت مصالحها وأهدافها، وزادت درجة احتمالية دخولها في صراعات ونزاعات مع الدول الأخرى<sup>(11)</sup>.

وبحسب تركيبة النظام السياسي الداخلي وطبيعته عند Holsti الذي يراها من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، فإنّ عملية صنع القرار في الأنظمة الفردية والاستبدادية تتركز في يد شخص وهو حاكم الدولة؛ مما يؤدي لتقليل القيود المفروضة على عملية صنع القرار الخارجي، ويكون هناك احتمال أكثر لاستخدام الخيار العسكري خارجياً دون الخوف من المعارضة الداخلية في البرلمان أو أدوات الضغط الداخلية أو خسارته للمنصب السياسي في المستقبل، في حين تتزايد في الأنظمة الديمقراطية القيود المفروضة على اتخاذ القرار وذلك لوجود معارضة داخلية قد تؤثر مستقبلاً على الحزب الحاكم، ففي النظام الأمريكي هنالك دور واضح للكونغرس متمثل في المصادقة على المعاهدات

(10) Faisal M Abu sulib. (2017). Understanding Qatar's Foreign Policy, 1995-2017. Middle East Policy.

(11) Holsti, Ibid

الخارجية وإقرار الموازنة وإعلان الحرب<sup>(١٢)</sup>، ما يراه مقلداً للشعب وتعدد المستويات التنظيمية من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرار الخارجي<sup>(١٣)</sup>.

كما أن الدول الصغيرة التي تتجه نحو التعاون مع القوى الكبرى والمشاركة والبحث عن الدور في النسق الدولي ما هي إلا سياسات للاتجاه نحو الحفاظ على الاستقرار والسيادة والحفاظ على الأمن القومي، فبحسب كتاب (الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج) لحسن الإبراهيم فإننا نجد تعريف روبرت روستاين للدولة الصغيرة بكونها «قوة صغيرة.. تعترف بأنها لن تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وبأن عليها الاعتماد أساساً على معاونة دول أخرى أو مؤسسات أخرى أو عمليات أو تطورات أخرى من أجل ذلك»<sup>(١٤)</sup>.

ويقدم هانس مورجانثو أحد منظري الواقعية عرضاً لمفهوم القوة في السياسة الدولية، فالدول - بحسب مورجانثو - تتصارع من أجل ثلاثة أهداف رئيسة، هي المحافظة على الأمن الدولي القائم دون تغيير، والتوسع الاستعماري، ودعم المكانة السياسية للدولة في المجتمع الدولي<sup>(١٥)</sup>.

ففي الحفاظ على الوضع القائم يعطي مورجانثو المعاهدات والاتفاقيات الدولية صورة من الالتزام والرغبة من تلك الأطراف للإبقاء على الوضع القائم، ويميز مورجانثو سياسات المكانة الدولية

(12) Ibid

(١٣) مقلد، (١٩٨٧). مصدر سابق، ص ١٩٢.

(١٤) الإبراهيم، (١٩٨٢). مصدر سابق، ص ٦٩.

(١٥) مقلد، (١٩٨٧). مصدر سابق، ص ٧٦.

بأنها ذات هدف للتأثير في الأطراف الأخرى، وتعتمد تنفيذ هذه السياسة على نوعين من الأدوات، هما الأدوات الدبلوماسية والاستعراضات العسكرية، ويؤكد مورجانثو أنَّ سياسات المكانة سوف تحقق نتائجها عندما تعطي الدولة التي تستخدمها سمعة ومكانة دولية قوية<sup>(١٦)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك صاغ جوزيف ناي مصطلح القوة الناعمة Soft power وعرفها بـ «أن تكون للدولة قوة روحية ومعنوية من خلال ما تجسده من أفكار ومبادئ وأخلاق ومن خلال الدعم في مجالات حقوق الإنسان والبنية التحتية والثقافة والفن؛ ما يؤدي بالآخرين إلى احترام هذا الأسلوب والإعجاب به، ثم اتباع مصادره»<sup>(١٧)</sup>. وهذا ما تحاول أدبيات السياسة الدولية تفسيره بأنَّ الدول الصغيرة لديها المقدرة على أخذ المكانة والسمعة الدولية وعدم احتكار الدور على القوة العسكرية فقط.

ويقسم فيصل أبو صليب في دراسة (المراحل الرئيسية في تطور السياسة الخارجية) السياسة الخارجية الكويتية إلى ثلاث مراحل أساسية، الأولى منذ الاستقلال عام ١٩٦١ حتى الغزو العراقي، والثانية منذ التحرير حتى سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣، والمرحلة الأخيرة منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسة توضح مدى تكيف السياسة الخارجية مع التغيرات الدولية التي تطرأ على النسق الدولي الذي يوجب على النظام السياسي الكويتي التحول الإستراتيجي لحماية الأمن القومي، وهو على النحو الآتي:

(١٦) مقلد، (١٩٨٧). مصدر سابق، ص ٨٤.

(١٧) أسيري، عبدالرضا علي (٢٠١٧). سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١-٢٠١٦) - إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. وآفاق المستقبل. ط ١، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، ص ١٦٩.

## الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيم الأساسية:

**الفصل الثاني:** مرحلة التوجه القومي العروبي في الفترة بين عامي (١٩٦١-١٩٩٠)، وهي من المراحل الرئيسة التي مرت السياسة الخارجية الكويتية بها، وراعت الطابع القومي في اتخاذ قراراتها الخارجية، ويندرج تحت هذا الفصل ستة مباحث رئيسة تؤكد تعزيز التوجه العروبي إبان الأزمات والأحداث التي مرت بها الكويت في تلك الفترة.

**الفصل الثالث:** مرحلة الانحياز في الفترة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٠)، وتُعد هذه المرحلة من المراحل الاستثنائية التي مرت بها الكويت؛ فقد نتج عن الغزو العراقي في عام ١٩٩٠ تحول واختلال في مبادئ السياسة الخارجية التي بنيت على التوازن والحياد، ويشرح هذا الفصل أشكال التقارب مع القوة الدولية متمثلة في الولايات المتحدة والقوة الإقليمية متمثلة في المملكة العربية السعودية، وابتعاد الكويت عن المحيط العربي، إذ كانت هذه المرحلة رهينة بسقوط نظام صدام، ومنذ سقوطه في عام ٢٠٠٣ بدأت الكويت تتحرر وتتخلى عن صفوف الانحياز والعمل على تطوير الدبلوماسية الكويتية.

**الفصل الرابع:** مرحلة التنويع والشراكة في الفترة بين عامي (٢٠١١ و٢٠١٨)، وكانت تلك المرحلة اختباراً للظروف والأزمات التي مر بها الإقليم، ويعطي هذا الفصل صورة عن الموجة العارمة التي طالت الوطن العربي، وتزايد الفوضى والتبدلات في الأنظمة التي جعلت الأنظمة العربية تتوجس خطر الانهيار والسقوط، وعملت الكويت على تطوير دبلوماسيتها؛ إذ يشرح هذا الفصل جذب الوجود العسكري الأجنبي في الأراضي الكويتية على عكس المرحلة الأولى، كما يفسر كيفية تعامل السياسة الخارجية في النسق الدولي؛ إذ لعبت دور الوسيط في حل

النزاعات الإقليمية المهددة للأمن القومي الكويتي، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية والعمل الإنساني، ويبرز هذا الفصل دور الكويت في تطوير التعاون مع الجمهورية الصينية والجمهورية التركية، ويختتم الفصل بشيء من التفصيل عن مشروع إقليم الحرير في الكويت الذي يخدم تنفيذ السياسة الخارجية.



## الفصل الثاني

مرحلة التوجه القومي العربي بين عامي (١٩٦١ - ١٩٩٠)





بعد استقلال الكويت في ١٩ يونيو عام ١٩٦١ قامت بتبني سياسة خارجية أقرب إلى المثالية، ومررت بأزمات جعلتها تؤكد رسوخ هذه التوجهات الخارجية؛ فقد غلب الطابع العروبي على سياستها الداخلية والخارجية، وعملت على تفعيل دورها الاقتصادي لخدمة مصالحها كدولة صغيرة في البنيان الدولي؛ حيث استخدمت ثروتها النفطية الكبيرة سياسياً، وذلك كمصدر قوة طالما أنها لا تملك القوة العسكرية التي تمكنها من حماية استقرارها، وتحركت بعد الاستقلال نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية مع أكبر عدد من دول العالم الكبرى والإقليمية، وحاولت تأكيد قدرة الدول العربية على حماية أمنها دون الحاجة إلى التدخلات الأجنبية لهذا الغرض، غير أن الغزو العراقي في عام ١٩٩٠ جعلها تنتقل إلى مرحلة جديدة مختلفة تماماً بسبب مواقف بعض الدول العربية المؤيدة لهذا الغزو.

وكان عمل السياسة الخارجية الكويتية في هذه المرحلة قد أسبغ عليها شكلاً من القوة الناعمة التي استخدمتها في المراحل الأخرى، وكونت رصيداً كافياً لأن تصبح لاحقاً من الدول التي تملك الثقة بأن تصبح شريكاً إستراتيجياً ووسيطاً إيجابياً ودولة داعية للسلام في ظل التحولات التي طرأت على النظام الدولي بتحوله من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، ثم التغيرات التي أبرزت قوى دولية أخرى.

وقد مرت السياسة الخارجية بعدة عوامل ومتغيرات خارجية، أبرزها الغزو العراقي ووقوف بعض الدول العربية بجانبه، وأدركت الكويت

تلك المؤثرات؛ مما أجبرها على تغيير جذري وتحول من الدور الموازن في النسق الدولي، إلى الانحياز المؤقت والطارئ استجابة لظروف الغزو والفترة اللاحقة لحماية الأمن القومي للكويت واستقراره.

## المبحث الأول :

### أزمة عبد الكريم قاسم عام (١٩٦١)

حصلت دولة الكويت على استقلالها من بريطانيا في ١٩ يونيو عام ١٩٦١ في وقت كانت المنطقة تشهد الكثير من التحولات والتغيرات؛ ما جعل بريطانيا تعلن في عام ١٩٦٧ انسحابها الكامل من المنطقة بحلول عام ١٩٧١، ومهد ذلك لأن يكون لدولة الكويت اختبار كبير لإنجاح سياستها الخارجية إقليمياً ودولياً؛ فقد كانت أعمال سياسة الكويت الخارجية قبيل الاستقلال من مهام بريطانيا، بحسب الاتفاقية الأمنية المبرمة في عام ١٨٩٩<sup>(١٨)</sup>.

وعندما نالت الكويت استقلالها ولدت أزمة جديدة وتحدياً طارئاً على استقرارها؛ فبعد ستة أيام من إعلان الاستقلال، وبالتحديد في ٢٥ يونيو عام ١٩٦١ أعلن الفريق عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية في مؤتمر صحفي خاص أن الكويت جزء من الجمهورية العراقية، وأن الاتفاقيات مع القوى الاستعمارية لا أساس لها، وأن الكويت جزء تابع لولاية البصرة<sup>(١٩)</sup>، وعُرفت هذه الأزمة باسم (أزمة عبد الكريم قاسم).

(١٨) النجار، غانم (١٩٩٤). مدخل للتطور السياسي في الكويت. ط١، الكويت: دار قرطاس، ص٥٦.  
(١٩) أسيري، عبد الرضا علي (١٩٩٣). الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات. ط٣، الكويت: مطابع القبس الكويتية، ص٧٢.

وطلبت الكويت من بريطانيا تأمين الأراضي الكويتية من خطر اجتياح الجانب العراقي لها، وفي الأول من يوليو وصلت القوات البريطانية إلى الكويت لتأمين حدودها في عملية (فانتاج Vantage -) (٢٠).

ونجحت الجهود الدبلوماسية الكويتية في انضمام الكويت لجامعة الدول العربية وموافقة جامعة الدول العربية لإرسال قوات عربية مشتركة بدلاً من القوات البريطانية، وفي ٢٠ يوليو عام ١٩٦١ أصدرت جامعة الدول العربية قرارها بقبول عضوية دولة الكويت في المنظمة وإرسال قوات عربية مشتركة لحماية الكويت، وهو ما ترتب عليه تعليق العراق لعضويته في المنظمة حتى إشعار آخر وإعلان أن العراق سيعيد النظر في علاقته الدبلوماسية مع الدول التي تعترف بالكويت (٢١).

ومن ثم سعت الكويت إلى إقامة علاقات مع النظام السياسي الجديد في العراق الذي أتى بانقلاب على عبد الكريم قاسم بقيادة عبد السلام عارف الذي اعترف رسمياً بدولة الكويت في ٤ أكتوبر عام ١٩٦٣، وتبع ذلك تقديم الكويت قرضاً مالياً للعراق بقيمة ٣٠ مليون دينار كويتي (٢٢).

## المبحث الثاني

### الثورة الإيرانية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩

قامت الثورة الإسلامية في إيران ضد نظام الشاه لتقوض الحكم الوراثي في إيران، وتبدأ مرحلة جديدة من التغيير على يد الإسلاميين،

(٢٠) أسيري، (١٩٩٣). المصدر السابق، ص ٧٤.

(٢١) أبو صليب، فيصل مخطط (٢٠١٥). المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ٤٣، عدد ٤، ص ١٠٣.

(٢٢) أبو صليب، (٢٠١٥). مصدر سابق، ص ١٠٤.

فكانت الثورة الإيرانية تجربة لإظهار مدى إدراك متخذ القرار الخارجي الكويتي لحجم الدولة الصغيرة في مثلث الدول الضاغطة؛ فبعد نجاح الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ زار وزير الخارجية الكويتي طهران في يوليو عام ١٩٧٩ ليهنئ النظام الإسلامي الجديد في قيادة الدولة، ولكي يبنى علاقات جيدة مع هذا النظام الجديد<sup>(٢٣)</sup>.

مع هذا الاختلال الجديد في المنطقة أفضى سقوط نظام الشاه إلى إعلان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن إنشاء قوة عسكرية لحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج، وعُرف باسم (مبدأ كارتر)، وظهر التهديد الإيراني واضحاً مع إعلان المرشد الإيراني آية الله الخميني لمبدأ تصدير الثورة للدول العربية والتخلص من الأنظمة الوراثية المحافظة في دول المنطقة<sup>(٢٤)</sup>.

وفي الوقت نفسه بدأ النظام الإيراني بتأثيراته في تهديد أمن دول الخليج عندما أعلن راديو طهران باللغة العربية في يناير عام ١٩٨٠ عن مساندته لأي قوى أو مخططات سياسية لتصدير الثورة الإسلامية لتلك الدول.

فكانت كل هذه التصرفات الإيرانية ضد دول المنطقة تؤهل لقيام الحرب العراقية الإيرانية التي تدعم فيها دول الخليج الطرف العراقي ضد الخطر الإيراني القائم والمباشر على استقرار تلك الدول، وكانت هذه التحديات هي السبب الرئيسي والمباشر في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٥ مايو عام ١٩٨١ لحماية الأمن الخليجي المشترك ضد الأخطار الإقليمية الراهنة.

(٢٣) أسيري، (١٩٩٣). مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٢٤) أبو صليب، (٢٠١٥). مصدر سابق، ص ١٠٩-١١١.

## المبحث الثالث

### الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨

كانت الثورة الإيرانية هي المرحلة الجديدة من التغير الجيوسياسي في المنطقة؛ إذ أتت هذه الثورة بمعاداة الأنظمة الحاكمة والمناداة بتصدير الثورة الإسلامية للدول المجاورة، مما خلق بداية مشكلات وعدم استقرار في المنطقة. ويشير التاريخ السياسي للحروب إلى أن الأيديولوجيات السياسية، مثل النازية والفاشية والصهيونية والأيديولوجيات العرقية والقومية المتطرفة، هي التوجهات العنصرية الأكثر ميلاً للنزاعات والعنف، وهي التي تكون سبباً في اندلاع الحروب كالحربين العالميتين، ودعت الثورة الإيرانية التي تبنت المذهب الشيعي الاثني عشري ونظرية ولاية الفقيه التي تدعو بدستور الجمهورية الإيرانية في المادة الحادية عشرة إلى تضامن الشعوب الإسلامية ووحدها ومواصلة السعي لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية، ففسر ذلك بأنه تهديد لسيادة الدول العربية وأصبحت سبباً مباشراً لبداية نشوب الحرب العراقية الإيرانية في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٨٠ لوقف هذا الخطر الإيراني<sup>(٢٥)</sup>.

وقد اشتركت دول الخليج والعراق في العمل على صد هذا النظام والحركة التي تهدد أمن المنطقة ككل، ومع اندلاع الحرب حاولت الكويت أن تلتزم الحياد وألا تكون طرفاً فيها، إلا أنها - بحسب المصلحة الإستراتيجية لها - توجب عليها دعم العراق؛ وذلك لأن هزيمة العراق ستكون كرتين رابحتين لإيران في هذه الحرب؛ الأولى تؤكد نجاح الثورة الوليدة وتقويتها وتشجيع الشعوب على الثورة ضد الأنظمة الحاكمة، والثانية سهولة العبور لدول الخليج بسقوط أحد الأنظمة التي نادى هذه الثورة بسقوطه.

(٢٥) عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٨). النظام الإقليمي الخليجي. ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص ١٤٧.

وكان الخطر الحقيقي للكويت في مهاجمة الصواريخ الإيرانية لناقلات النفط الكويتية، التي عرفت باسم (حرب الناقلات)، وبحسب الواقع الغربي فإن المصالح الغربية جعلت الإعلام الغربي يطلق تلك المسميات لتضخيم تلك الأزمة، ويتزامن ذلك أيضاً مع سعي دولة الكويت إلى تدويل هذه الحرب الإقليمية ليصبح هناك تحرك دولي لوقفها<sup>(٢٦)</sup>.

## المبحث الرابع

### مجلس التعاون الخليجي

في بداية الثمانينيات ساد منطقة الخليج حالة عدم استقرار من جراء انهيار نظام الشاه في عام ١٩٧٩ وتغير الخريطة الجيو سياسية بسقوط مبدأ نيكسون وهو (سياسة العمودين المتساندين) الذي يقوم على اعتماد الولايات المتحدة على نظام الشاه في إيران والنظام السعودي للحفاظ على أمن منطقة الخليج. ومع وصول الإسلاميين لنظام إيران وتخوف دول الخليج من هذه الأيديولوجية التي تنادي بتصدير الثورة لدول الجوار العربي، وإعلان (مبدأ كارتر) لحماية المصالح الأمريكية من خلال القوة العسكرية، ورفض الكويت ودول الخليج للوجود الأجنبي، كلها عوامل حتمت على الكويت الاقتراب من دول الخليج بحكم الروابط المشتركة والمصير المشترك وتشابه الأنظمة الوراثية الحاكمة وارتباط أهداف دول الخليج في صد تصدير الثورة الإيرانية لدول الخليج.

وفي ٢٥ مايو عام ١٩٨١ بمبادرة من أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح أعلن في أبو ظبي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(٢٦) الشاهين، سليمان ماجد (٢٠٠١). الدبلوماسية الكويتية: بين المحنة والمهنة. ط١، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية، ص ٢٩٢.

بعضوية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت، لتبدأ مرحلة جديدة من التعاون الأمني المشترك بين الدول الأعضاء ضد التهديدات التي تمس أمن الخليج العربي<sup>(٢٧)</sup>.

## المبحث الخامس

### رفض الوجود الأجنبي في الأراضي العربية

أتت الفترة ما بين أربعينيات القرن الماضي والغزو العراقي لدولة الكويت كمرحلة يُعد فيها الحس العروبي القومي هو المهيمن في عملية اتخاذ القرار، وكانت الأيديولوجية القومية واضحة بين الشعوب العربية، وفي مراكز القيادة العليا للدول العربية، وكانت القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي هي القضية الرئيسة التي تشغل القيادات والشعوب؛ لما يترتب عليها من تداعيات مباشرة على الوطن العربي ككل. وكانت دولة الكويت رائدة في توجيهها القومي بسبب قوة القوميين وتأثيرهم في عملية اتخاذ القرار، وبدأت مظاهر التوجه القومي العربي في السياسة الخارجية الرسمية انطلاقاً من استبدال القوات البريطانية في أزمة عبد الكريم قاسم إلى قوات عربية مشتركة لحماية الحدود وتأمينها، بالإضافة إلى التوجه الحكومي ضد أي وجود أجنبي ليس في الكويت فحسب بل في جميع الدول الخليجية.

وعندما نرى دولة الكويت بعد عام ٢٠١١ تطلب وجوداً عسكرياً بريطانياً في الكويت، وأن تكون مقراً لحلف الناتو إضافة إلى الوجود

(٢٧) مقلد، إساعيل صبري (١٩٨٦). الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية. الكويت، منشورات ذات السلاسل، ص ٥٠١.

الأمريكي وإنما كانت تسعى لحماية واستقرار كيانها وسيادتها؛ باستخدام الأدوات المتاحة والتكيف مع التغيرات الإقليمية وشكل النظام العالمي.

## المبحث السادس

### دعم القضايا العربية

دأبت دولة الكويت منذ استقلالها على إيضاح مدى اقترابها من الدائرة العربية، فكانت تدعم القضايا العربية في جميع المحافل الدولية، وعلى رأس تلك القضايا تأتي القضية الفلسطينية، وتتجسد أولى صور القومية العربية في دستور الكويت في مادته، وأنشأت دولة الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في ٣١ ديسمبر عام ١٩٦١ برأس مال ٥٠ مليون دينار بهدف دعم ومساندة الدول العربية، وذلك من خلال المساعدات الاقتصادية، وأسست في عام ١٩٦٢ اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج العربي، التي تغير اسمها في عام ١٩٦٥ إلى الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي<sup>(٢٨)</sup>، وتقدم دولة الكويت من خلالها الدعم والمساعدات للبحرين والإمارات وعمان واليمن بهدف مساندة هذه الدول والدول العربية للالتحاق بركب التنمية والتطوير مع دول العالم. ودعمت الكويت القضية الفلسطينية بشكل كبير ومباشر في الأمم المتحدة؛ فمع انضمام الكويت للأمم المتحدة دعمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار<sup>(٢٩)</sup>، وكان للكويت أيضاً دور مباشر في نصره القضية الفلسطينية؛ إذ إن منظمة التحرير الفلسطينية تأسست في الكويت عام ١٩٦٤، ودعمتها الكويت بمبلغ ٢ مليون جنية إسترليني<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٨) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. استرجعت في ٣٠ أبريل ٢٠١٩، (www.kuwait-fund.org).

(٢٩) أسيري، (١٩٩٣). مصدر سابق، ص ٨٢.

(٣٠) الأرملي، خالد إبراهيم (٢٠١٣). السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، ص ٨٧.



كما شاركت الكويت ضد إسرائيل في حربي عام ١٩٦٧ و عام ١٩٧٣، فأرسلت الكويت في حرب عام ١٩٦٧ لواء اليرموك، وفي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ أرسلت لواء اليرموك ولواء الجهراء، وقامت الكويت ودول خليجية بوقف إمداد النفط للدول الداعمة لإسرائيل في عام ١٩٧٣ كأداة للضغط عليها<sup>(٣١)</sup>.

من زاوية أخرى، اتجهت الكويت إلى دعم التنمية العربية واستقرارها وتطويرها وكان ذلك إحدى وسائل دولة الكويت لبث الاستقرار بين الدول العربية.

ومما لا شك فيه أن الكويت كسبت من خلال هذه الأدوار التي تقوم بها القبول والإيجابية الدولية، ويُعد هذا النجاح أحد أوجه القوة التي تحملها الكويت في النسق الدولي، ويساعدها بذلك الدور الاقتصادي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وتقديم القروض والمساعدات المالية التي تُضفي على السياسة الخارجية أن تكون طرفاً مقبولاً لدى جميع الأطراف والأقطاب الدولية.

(٣١) الشطي، خالد يوسف (٢٠١٢). دولة الكويت والقضية الفلسطينية: دعم ومناصرة. ط ١، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص ٧٨-٧٩.



## الفصل الثالث

مرحلة الانحياز بين عامي (١٩٩١ و ٢٠١٠)



كان الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ بمثابة الصدمة الكبيرة لسياسة الكويت الخارجية التي سارت على مبدأ التوازن والحياد والاتجاه نحو الحلول السلمية في معالجة الأزمات.

وأصبح الاجتياح العراقي من أكبر التحديات الوجودية وأخطرها منذ نشأة الكويت؛ إذ استطاع الجيش العراقي احتلال الكويت بالكامل في اليوم الأول من الحرب، غير أن الحكومة الكويتية تمكنت من الخروج إلى المنفى بالسعودية؛ لتبدأ هناك خطوة التجميع وبداية التحرك الدبلوماسي لكسب التأييد الإقليمي والدولي لإخراج قوات العدوان العراقي من الكويت وعودة الشرعية إليها. فالعراق الذي خرج من حربه مع إيران بعد ٨ سنوات جعل الديون الخارجية تتكالب عليه، وقُدرت بنحو ٦٠ مليار دولار.

وعلى إثر ذلك طالب طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بأن تسقط دول الخليج الديون العراقية المقدرة بثلاثين مليار دولار، وإلا فإن الحكومة العراقية تُعدّ هذه التصرفات بمثابة عدوان عسكري على العراق، وأعلن أن دول الخليج تنفذ خطأً إمبريالية لإغراق سوق النفط بهدف الإطاحة بالاقتصاد العراقي وسرقة الكويت لنفط العراق من حقل الرميلة (حقل الرتبة) (٣٢).

(٣٢) العنزي، عبد الله مشعل (١٩٩٦). نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٢٤. عدد ٢، ص ٩-١٠.

وأنتجت هذه الحرب على الكويت نتائج كثيرة وتغيرات كبيرة في إستراتيجية السياسة الخارجية الكويتية التي كانت تنشد الحفاظ على سيادتها وأمنها القومي والتوازن والحياد في النسق الإقليمي والدولي؛ فتحوّلت الكويت من دولة تنتهج الخط القومي العروبي كمبدأ لحماية استقرارها إلى الاعتماد على القوى الكبرى واللجوء إليها للحمايتها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، والسماح للوجود الأجنبي الأمريكي في الأراضي الكويتية، وإنشاء القواعد العسكرية له، والابتعاد عن المسار القومي العربي لفترة من الزمن كردّ فعل على مواقف بعض الدول العربية المخيبة لآمال الكويت، على الرغم من أن الكويت كانت من الدول الداعمة والمساندة لها بشكل كبير قبل الغزو؛ مما زاد من الشرح وحالة التغير الكلي تجاهها فُسّمت (دول الضد)، وتوقفت الكويت أيضاً عن محاولة التوازن بين الأقطاب الإقليمية الثلاثة: إيران والعراق والسعودية؛ والميل نحو السعودية نظراً لموقفها الرفض بشدة لاحتلال الكويت وتسخير السعودية جميع الإمكانيات لتحرير الكويت ودعمها دبلوماسياً وتلقّي الدعم الدولي للخروج من الأزمة.

وكانت فترة ما بعد الغزو العراقي التي تميزت بعدم التوازن وبالتقارب الكبير مع الولايات المتحدة والسعودية مرهونة بسقوط نظام صدام حسين، وبعد عام ٢٠٠٣ أدت عوامل الاستقرار بانتفاء الهاجس الأمني من وجود نظام صدام إلى أن تعمل الكويت بشكل مغاير يتمثل في العودة إلى التوازن والعلاقات الجيدة مع العراق وجميع الدول العربية، بالإضافة إلى فتح آفاق العلاقات الاقتصادية الجديدة، وسير السياسة الخارجية بالعمل الواقعي بشكل كبير والالتزام بمبادئها السابقة.

## المبحث الأول

### التقارب الكويتي الأمريكي

كان الغزو العراقي للكويت نقطة انطلاق جديدة للعلاقات الوطيدة بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، في حين تعود العلاقات العسكرية تحديداً وبشكل محدود إلى أزمة (حرب الناقلات) في عام ١٩٨٧ إبان الحرب العراقية الإيرانية، واستجابة الولايات المتحدة المتمثلة في إدارة رونالد ريغان لطلب الكويت حماية ناقلات النفط الكويتية، ولكنها لكونها محدودة التأثير فقد انتهى هذا التعاون العسكري بين الكويت والولايات المتحدة - كما أشرنا سلفاً - بانتهاء تلك الأزمة.

ويتضح دور الولايات المتحدة في حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي من خلال سلوكيات واشنطن التي تمثلت في استغلال منظمة الأمم المتحدة، وبشكل خاص مجلس الأمن الدولي، لإصدار القرارات الدولية الجماعية التي تدين أعمال العراق وتندد بها، وتؤيد دولة الكويت وتدعمها.

وبعد التحرير وقّعت الكويت مع الولايات المتحدة في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٩١ اتفاقاً دفاعياً سُمّي (الترتيبات الأمنية)\*، وهو ينص على التعاون الدفاعي بين الدولتين، وتضمّن الدفاع عن سيادة الكويت واستقلالها من أي اعتداءات خارجية، ونشر القوات الأمريكية في قواعد تابعة لها في الأراضي الكويتية، ويتم تجديد هذا الاتفاق تلقائياً كل عشر سنوات، وقد جُدد لأول مرة في عام ٢٠٠١ والمرة الثانية في عام ٢٠١١ (٣٣).

\* لأن هذا الاتفاقية سرية فقد سميت بـ (الترتيبات الأمنية) عوضاً عن مصطلح (الاتفاقية) أو (المعاهدة) للخروج من مأزق مخالفة الدستور الكويتي في المادة ٧٠ منه؛ وذلك لأنه لا بد من موافقة مجلس الأمة الكويتي على أي اتفاقية دولية يتم إبرامها مع طرف دولي آخر سواء دول أو منظمات. (٣٣) (الاتفاقيات الأمنية والدفاعية بين الكويت والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٣١ مارس، ٢٠٠٣.

وفي المحصلة، فإنَّ هذا الدعم والتسهيلات التي قدمتها دولة الكويت للولايات المتحدة هي إحدى أدوات الكويت التي تبنتها لضمان استقرارها وسيادتها من أي هجوم عسكري آخر قد يهدد وجود الدولة، وكون الكويت دولة صغيرة فإنَّ هذا الخيار محتمَّ عليها بحكم موقعها في مثلث جيواستراتيجي خطير وغير مستقر، وتغير شكل النظام الدولي من الثنائية القطبية - الذي يتميز بقدرة الدول الصغيرة على عدم الانحياز والتمتع بحرية أكبر - واتجاه النظام الدولي نحو الأحادية القطبية، التي تقلل من قدرة الدول الصغيرة على البقاء بعيداً عن نفوذ القوى العظمى تلك على الدولة الصغيرة.

## المبحث الثاني

### التقارب الكويتي السعودي

كان للمملكة العربية السعودية تاريخ في دعم استقلال الكويت وسيادتها. وكان أول التحركات السعودية الحثيثة لمساندة دولة الكويت في أزمة الاستقلال عام ١٩٦١، مساعي المملكة في عقد جلسة لمشروع قرار لحل أزمة عبد الكريم قاسم في اجتماع الدول العربية في ٢٠ يوليو عام ١٩٦١، وتضمن مشروع القرار انضمام الكويت لجامعة الدول العربية. وفي مارس عام ١٩٧٣ عندما حدثت الأزمة الحدودية بين الكويت والعراق، التي عُرفت باسم (أزمة الصامتة) أعلنت السعودية التأييد الكامل للكويت في الدفاع عن أراضيها وإنكار هذا التصرف العراقي<sup>(٣٤)</sup>.

(٣٤) أبو طالب، عبد الرحيم عبد الهادي علي (١٩٩٥). أزمة الكويت والعراق، أبعادها ونتائجها والموقف الدولي منها - دراسة تاريخية. ط١، مصر: مكتبة نهضة مصر، ص ٥١-٥٦.



وفي عام ١٩٩٠ استكملت السعودية دورها في محاولة تخفيف التوترات بين الكويت والعراق، فعقدت مفاوضات لتسوية النزاعات والحد من الاحتقان السياسي بين البلدين في ١ أغسطس (مؤتمر جدة) بقصر الحمراء، وبعدها غزا نظام صدام الكويت في ٢ أغسطس<sup>(٣٥)</sup>، وبعد موافقة الملك فهد على وجود القوات الأمريكية أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأمر بانتشار القوات الأمريكية في السعودية لتبدأ عملية (درع الصحراء)، وفي السابع من أغسطس أغلقت السعودية خط أنابيب البترول العراقي الذي ينقل النفط العراقي إلى البحر الأحمر عن طريق الأراضي السعودية<sup>(٣٦)</sup>.

كما أن جهود السعودية لم تقف عند هذا الحد، بل قامت بإيواء النازحين الكويتيين وتوفير جميع الاحتياجات الأساسية لهم، كالمساكن المجانية والرعاية الصحية المجانية ومعاملة الدينار الكويتي كما كان قبل بدء الأزمة، وتقديم جميع التسهيلات للكويتيين في سفارات السعودية في الخارج<sup>(٣٧)</sup>.

وكلفت (عاصفة الصحراء) حرب تحرير الكويت دول مجلس التعاون مالياً ما يقارب ٣٧ مليار دولار، دفعت الكويت منها ٩، ١٦ ملياراً، وساهمت السعودية بقيمة ٨، ١٦ مليار دولار، ما يعادل ٨، ٦٨٪ من تكاليف الحرب التي بلغت ٥٣، ٧٤ مليار دولار<sup>(٣٨)</sup>، ويشير هذا إلى حجم الموقف السعودي الداعم للكويت بشكل مباشر.

(٣٥) صوفي، وهيب عبد الفتاح، وصوفي، عدنان عبد الفتاح (١٩٩٣). المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج: نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية. ط ١، بيروت: دار الساقى، ص ١٧٢.  
(٣٦) بالمر، مايكل أ (١٩٩٥). حراس الخليج: توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي. ترجمة: نبيل زكي، ط ١، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ١٦٩.  
(٣٧) صوفي، (١٩٩٣). مصدر سابق، ص ٢١٩.  
(٣٨) إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي. ط ١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥١٩.

كل هذه المواقف التي تحملها السعودية تجاه الكويت في الأزمات، وبشكل خاص المساندة الكاملة للكويت في أثناء الغزو العراقي، جعلت الكويت تتخذ الخيار الإستراتيجي بالاتجاه نحو القطب السعودي، وذلك - بلا أدنى شك أو ريب - قوياً من النفوذ السعودي على الكويت. فالغزو العراقي ولد اختلالاً في التوازن الإستراتيجي الذي كان من تبعاته اتجاه الكويت نحو السعودية إقليمياً، والولايات المتحدة دولياً.

### المبحث الثالث

#### الاتفاقيات الأمنية العسكرية مع الدول الكبرى

بعد تحرير الكويت في عام ١٩٩١ سعت إلى تطبيق إستراتيجية أمنية جديدة، وهي تقوية الروابط العسكرية والأمنية مع الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والجمهورية الفرنسية والجمهورية الصينية الشعبية والمملكة المتحدة.

ويأتي التحول الإستراتيجي هذا عندما فشلت الكويت في حماية أمنها واستقرارها من خلال ربط أمنها بالدول العربية ورفض التدخلات الأجنبية لهذا الغرض؛ إذ إنَّ الكويت في فترة ما بعد الاستقلال عام ١٩٦١ تبنت النهج القومي من خلال سياستها الرسمية والشعبية، وقد اتضح فشل هذا النهج مع الغزو العراقي. ويصف فيصل أبو صليب تلك المرحلة بأنها أقرب إلى (المدرسة المثالية)<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٩) - أبو صليب، فيصل مخطط (٢٠١٥). المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ٤٣، عدد ٤، ص ١٣٣.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود ملامح لدى السياسة الخارجية الكويتية قبل عام ١٩٩٠، تمثلت بأهمية التعاون مع الدول غير العربية؛ إنَّ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وسَّع أعماله في يوليو عام ١٩٧٤ ليشمل الدول غير العربية وزيادة رأس مال الصندوق من ٢٠٠ مليون دينار كويتي إلى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي، وفي عام ١٩٨١ تمت زيادة رأس مال الصندوق إلى ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي لخدمة هذا الغرض<sup>(٤٠)</sup>.

## المبحث الرابع

### الابتعاد عن المحيط العربي

يناقش هذا المبحث أهم معالم التغيير في سياسة الكويت الخارجية، التي كان من ركائزها الالتزام بالخط القومي، والتوجه القومي الخالص، والابتعاد عن التحالف أو التقرب مع القوى الأجنبية، ولكنها تلقت صدمة اجتياح نظام صدام حسين للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، وكان للرياض والقاهرة ودمشق دور إقليمي في نصرة الموقف الكويتي، وتعدُّ أشد من وقف بقوة ضد الغزو العراقي، وكان الرئيس المصري محمد حسني مبارك دعا لعقد قمة عربية طارئة في ١٠ أغسطس لإدانة الغزو العراقي والمطالبة العربية بانسحاب العراق، وأصدرت هذ القمة بياناً يدين الغزو، ويشجب تهديداته لدول الخليج العربية، ويطالبه بالانسحاب الفوري لقواته من الكويت والموافقة على إرسال قوات عسكرية عربية إلى السعودية<sup>(٤١)</sup>.

(٤٠) -تاريخ الصندوق الكويتي، صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية، (www.kuwait-fund.org).

(٤١) رسلان، هاني (١٩٩١). التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، ص ٦٦.

وكانت نتائج هذه القمة صدمة دبلوماسية للكويت ومخيبة للآمال وانتكاسة للعلاقات الكويتية العربية؛ إذ حاز هذا القرار الأغلبية بموافقة ١٢ دولة، وعارضته ثلاث دول، هي العراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتحفظت عليه ثلاث دول، هي السودان والأردن وموريتانيا، وامتنعت عن التصويت دولتان، هما الجزائر واليمن، وتغيبت تونس عن الاجتماع. لتأتي هذه المرحلة والمواقف العربية المناهضة لتحرير الكويت بداية لاستخدام الكويت أسلوب الرد بالمثل تجاه تلك الدول<sup>(٤٢)</sup>.

وأصبحت هذه المواقف من تلك الدول بمثابة الصدمة السياسية لدولة الكويت التي جعلتها تتبنى سياسة عدائية؛ إذ ظهر بعد تحرير الكويت مصطلح (دول الضد)، وتعني تلك الدول التي وقفت مع الجانب العراقي ضد الكويت في أثناء الغزو العراقي، وخفضت الكويت تمثيلها الدبلوماسي على مستوى القوائم بالأعمال<sup>(٤٣)</sup>، وغادرت الكويت معظم الجالية الفلسطينية، التي كان يبلغ عددها قرابة ٤٠٠ ألف، وأوقفت الكويت مساعداتها المالية التي كانت تقدمها لتلك الدول خلال المرحلة التي سبقت الغزو، ويبين الجدول التالي نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١ من دون وجود قروض لتلك الدول:

(٤٢) أسيري، (١٩٩٣). مصدر سابق، ص ٣٣٥.

(٤٣) العنزى، عبد الله، وسهر، عبد الله (١٩٩٩). الكويت والعلاقات مع (دول الضد): دراسة ميدانية. مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٥، ص ٤٩.

اسم الدول العربية المستفيدة	نسب الدول العربية	التاريخ
سوريا - المغرب - مصر - عمان	٧٧,٦٪	١٩٩٠ / ٧ / ١ - ١٩٩١ / ٦ / ٣٠
لبنان - المغرب - سوريا - عمان - مصر	٨٦,١٪	١٩٩١ / ٧ / ١ - ١٩٩٢ / ٦ / ٣٠
مصر - سوريا - لبنان	٣٨,٣٪	١٩٩٢ / ٧ / ١ - ١٩٩٣ / ٦ / ٣٠
سوريا - جيبوتي - المغرب - عمان	٥٦,٧٪	١٩٩٣ / ٧ / ١ - ١٩٩٤ / ٦ / ٣٠
عمان - المغرب - سوريا - لبنان	٦٧,٩٪	١٩٩٤ / ٧ / ١ - ١٩٩٥ / ٦ / ٣٠
سوريا - المغرب - تونس - مصر - عمان - البحرين	٥٢,٢٪	١٩٩٥ / ٧ / ١ - ١٩٩٦ / ٦ / ٣٠
لبنان - مصر - المغرب - سوريا	٣٩,٦٪	١٩٩٦ / ٧ / ١ - ١٩٩٧ / ٦ / ٣٠
المغرب - سوريا - البحرين - عمان	٥٤,٩٪	١٩٩٧ / ٧ / ١ - ١٩٩٨ / ٦ / ٣٠
البحرين - سوريا - مصر - المغرب - لبنان - جيبوتي	٤٨,١٪	١٩٩٨ / ٧ / ١ - ١٩٩٩ / ٦ / ٣٠
لبنان - جيبوتي - سوريا - تونس - المغرب - البحرين	٣٢,٦٪	١٩٩٩ / ٧ / ١ - ٢٠٠٠ / ٦ / ٣٠
المغرب - سوريا	٣٦,٩٪	٢٠٠٠ / ٧ / ١ - ٢٠٠١ / ٦ / ٣٠

المصدر: التقارير السنوية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية<sup>(٤٤)</sup>.

وتأتي تلك المرحلة التي أفرزتها مواقف هذه الدول ضد الكويت لتجعل الكويت تقف بشكل واضح وصريح مع القطب السعودي، وتتخلى عن دورها المتوازن، والابتعاد عن الوساطة العربية والحياد الإيجابي، ولكن أتت فترة ما بعد عام ١٩٩٧ لتجبر الكويت على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع (دول الضد) وتنظيمها.

(٤٤) إعداد وتجميع الباحث. التقارير السنوية من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١.

## المبحث الخامس

### الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣

عندما اجتاحت النظام العراقي دولة الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ جعل الكويت تواجه مشكلة تهديد الأمن ووجود الدولة، وحتى مع تحرير الكويت في فبراير عام ١٩٩١ وقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) القاضي بترسيم الحدود الكويتية العراقية بمتابعة دولية، فإن الكويت واجهت عدة عوامل تزيد من هاجس عدم استقرارها، منها بقاء النظام العراقي قريباً من الحدود الكويتية، والآثار المترتبة على الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من قبل الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٦٦١)، والضغط الخليجي والعربي لتطبيع علاقات الكويت مع العراق، واستمرار نظام صدام حسين في حكم العراق، وتأيد بعض الدول العربية له، التي كانت مؤيدة للغزو العراقي للكويت (دول الضد). كانت كل هذه العوامل والأوضاع الإقليمية السائدة في فترة ما قبل الحرب الأمريكية على العراق ممهداً لأن تكون الكويت داعماً أساسياً ومباشراً للولايات المتحدة لإسقاط نظام صدام. وقامت الولايات المتحدة بالحرب على العراق بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية ودعم الإرهاب، وأطلقت عليها عملية تحرير العراق<sup>(٤٥)</sup> OIF Operation Iraqi Freedom؛ لتكون هذه الحرب كالتطبيق الميداني للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط باستخدام القوة للحرب على الإرهاب وتغيير الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية.

(٤٥) أبو صليب، فيصل مخطط (٢٠١٥). العوامل المؤثرة في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٤٣، عدد ١، ص ١٧٣.

وقامت الكويت باستضافة نحو ٢٥٠ ألف جندي أمريكي على أراضيها، وقدمت دعماً مالياً بنحو ٢٦٦ مليون دولار، وأصبح معسكر عريفجان ومعسكر الدوحة مقرّين رئيسيين للقيادة العسكرية للقوات الأمريكية، وقد خصصت الكويت نحو ٦٠٪ من أراضيها لهذه القوات؛ إذ إنّ الكويت تمتلك شريطاً حدودياً مع العراق بطول ٢٤٠ كم<sup>(٤٦)</sup>.

ويمكن القول: إنّ غاية الكويت التي قدمت التسهيلات من دعم لوجستي ومادي وسياسي للولايات المتحدة لإسقاط نظام صدام ليست إلا غاية إستراتيجية سعت الكويت منذ التحرير إلى تنفيذها من خلال الضغط والعزل والحصار الدولي والإقليمي للتخلص من التهديد الوجودي المرتبط بوجود نظام صدام في العراق. وعليه؛ فإنّ الكويت بعد سقوط نظام صدام بدأت مرحلة جديدة من التنمية والازدهار محلياً وإقامة علاقات وثيقة مع العراق الديمقراطي الجديد.

ويوضح الجدول التالي الإنفاق الحكومي على المشروعات الإنشائية العمرانية في دولة الكويت منذ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠/٢٠١١، الذي يؤكد ارتباط القلق الحكومي الكويتي من بقاء صدام حسين في الحكم ومدى خطورته على دولة الكويت.

(٤٦) أبو صليب، (٢٠١٥). العوامل المؤثرة في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣. مصدر سابق، ص ١٧٣.

الإنفاق الحكومي على المشروعات الإنشائية  
في دولة الكويت (مليون د.ك).

الإنفاق	العام
١٤١,٣٩	٢٠٠١ / ٢٠٠٠
٢١٨,٥٤	٢٠٠٢ / ٢٠٠١
٢٦٧,٤٤	٢٠٠٣ / ٢٠٠٢
٣٠٥,٥١	٢٠٠٤ / ٢٠٠٣
٣١٥,٢٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤
٤٤٦,٦٩	٢٠٠٦ / ٢٠٠٥
٤٨٥,٣٤	٢٠٠٧ / ٢٠٠٦
٥٤٠,٦٩	٢٠٠٨ / ٢٠٠٧
٥٩٢,٦٥	٢٠٠٩ / ٢٠٠٨
٥٥١,٢٧	٢٠١٠ / ٢٠٠٩
٩١٠,٠٧	٢٠١١ / ٢٠١٠

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء<sup>(٤٧)</sup>.

ومن جهة أخرى، يبين الجدول التالي حجم الصادرات والواردات لدولة الكويت منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٠؛ إذ إن صادرات الكويت كانت في عام ١٩٩٣ بقيمة ٣,١ مليارات دينار، وفي ٢٠٠٣ كانت ٦,١ مليارات دينار، بينما أصبحت في عام ٢٠١٠ بقيمة ١٧,٩ مليار دينار.

(٤٧) الإحصاءات الاقتصادية، الإحصاءات المالية للحكومة، الإدارة المركزية للإحصاء: الكويت.



أما واردات الكويت في عام ١٩٩٣ فكانت ١, ٢ مليار دينار، وفي ٢٠٠٣ بلغت الواردات ٢, ٣ مليارات دينار، وفي عام ٢٠١٠ بلغت ٤, ٦ مليارات دينار كويتي.

صادرات الكويت و وارداتها من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٠  
(القيمة بالألف دينار كويتي)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
١٩٩٢	٢, ١٢٩, ٢٣٨	١, ٨٤٢, ٧٨٠	٢٨٦, ٤٥٨-
١٩٩٣	٢, ١٢٣, ٨٤٠	٣, ١٣٧, ٨٧٥	١, ٠١٤, ٠٣٥
١٩٩٤	١, ٩٨٨, ٢١٧	٣, ٤٢٦, ٩٩١	١, ٤٣٨, ٧٧٤
١٩٩٥	٢, ٣٢٣, ٠٧٢	٣, ٨٥٥, ٥٢٦	١, ٥٣٢, ٤٥٤
١٩٩٦	٢, ٥٠٧, ١٦٦	٤, ٤٨٤, ٥٨٥	١, ٩٧٧, ٤١٩
١٩٩٧	٢, ٥٠١, ٥٦٣	٤, ٢٨٤, ٦٣٠	١, ٧٨٣, ٠٦٧
١٩٩٨	٢, ٦٢٦, ١٥١	٢, ٨٥٨, ٢٩٦	٢٣٢, ١٤٥
١٩٩٩	٢, ٣١٨, ٣٠٦	٣, ٦٩٥, ٥٣١	١, ٣٧٧, ٢٢٥
٢٠٠٠	٢, ١٩٥, ٤١٦	٥, ٩٥٢, ٠٠٤	٣, ٧٥٦, ٥٨٨
٢٠٠١	٢, ٤١٣, ٢٥٤	٤, ٩٥٧, ٨٤١	٢, ٥٤٤, ٥٨٧
٢٠٠٢	٢, ٧٣٥, ٧٦٩	٤, ٦٧٩, ٣٢٥	١, ٩٤٣, ٥٥٦
٢٠٠٣	٣, ٢٧٤, ٠٨٤	٦, ١٥٠, ٥٢٥	٢, ٨٧٦, ٤٤١
٢٠٠٤	٣, ٢٧٧, ٢٣٤	٨, ٤٤٢, ٥٣٨	٤, ٧٢٠, ٣٠٤

١١,٢٤٨,٨١٩	١٦,٢٤٩,٣٢٦	٥,٠٠٠,٥٠٧	٢٠٠٦
١١,٧٠٥,٢٣١	١٧,٧٦٦,٧٠٠	٦,٠٦١,٤٦٩	٢٠٠٧
١٦,٧٨١,٠٦٣	٢٣,٤٥٩,٧٦١	٦,٦٧٨,٦٩٨	٢٠٠٨
٩,٢١١,٩٦٩	١٧,٩٣٤,٤٧٩	٥,٧٢٢,٥١٠	٢٠٠٩
١١,٤٦,٦٣٧	١٧,٩٥٩,٢٤٤	٦,٤٩٨,٦٠٧	٢٠١٠

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء<sup>(٤٨)</sup>.

## المبحث السادس

### تطوير الدبلوماسية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣م

بعد زوال نظام صدام حسين الذي كان يهدد أمن الكويت وسيادتها، قامت الكويت بتطوير دبلوماسيتها وتأكيد سياسة التوازن والثبات الدائم على استقلالية سياستها الخارجية وخصوصيتها، وعملت على تطوير الدبلوماسية الاقتصادية وتكثيفها واستمرار الدبلوماسية الإنسانية، وتعد هذه المرحلة مرحلة عدم وجود خطر حدودي مباشر أو أخطار إقليمية على الكويت إلى أن أتت مرحلة التبدلات والتحويلات في الوطن العربي بعد ديسمبر عام ٢٠١٠.

ولعبت الكويت دوراً مهماً في إثبات صدق نواياها بأنها ضد النظام العراقي وليس الشعب، وذلك في سلسلة من التحركات السياسية للاعتراف بالعراق بعد سقوط نظام صدام في أبريل عام ٢٠٠٣.

(٤٨) النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٠، الإدارة المركزية للإحصاء ٢٠٠١. النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠١٠، الإدارة المركزية للإحصاء ٢٠١١.

وفي ١٨ يونيو عام ٢٠٠٥ استقبلت الكويت أول زيارة رسمية لرئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري، وتُعد أول زيارة رسمية لمسؤول عراقي رفيع منذ عام ١٩٩٠ لدولة الكويت<sup>(٤٩)</sup>، وفي عام ٢٠٠٨ واستكمالاً لخطوات الكويت في تقريب العلاقات مع العراق وتوطيدها عيّنت رئيس الأركان الكويتي السابق الفريق علي المؤمن سفيراً للكويت في بغداد، ووصل إلى بغداد في ٢٢ أكتوبر عام ٢٠٠٨<sup>(٥٠)</sup>.

وزار وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الجمهورية العراقية في ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٩، وكانت هذه الزيارة الأولى لمسؤول كويتي للعراق منذ عام ١٩٩٠<sup>(٥١)</sup>.

وحرصت الكويت على إعادة بناء الثقة وتعزيز علاقتها السياسية والدبلوماسية مع العراق، بالإضافة إلى ذلك قدمت الكويت المساعدات الاقتصادية للعراق إيماناً من القيادة الكويتية بأن استقرار العراق يؤدي إلى نتائج إيجابية على دولة الكويت.

أما بعد تجاوز الكويت لمرحلة وجود نظام صدام ودبلوماسية الكويت الإيجابية مع العراق الجديد، فإن الكويت اكتسبت سمات جديدة في مجالات التعاون وتوطيد العلاقات الدولية، ومارست نشاطات وأعمالاً اقتصادية وسياسية جديدة.

وبالتزامن مع هذه التحولات وفتح الآفاق الاقتصادية الجديدة دأبت الكويت على ممارسة العمل الإنساني في سياستها الخارجية منذ الاستقلال التي قامت على أساس إنساني في مساعدة الآخر أياً كان دينه أو عرقه أو لغته أو موطنه.

(٤٩) (سمو رئيس الوزراء يستقبل الجعفري). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٨ يونيو ٢٠٠٥.

(٥٠) (الرئيس العراقي يتسلم أوراق اعتماد سفير الكويت علي المؤمن). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨.

(٥١) (الشيخ محمد الصباح يغادر العراق في ختام زيارة تاريخية). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩.

وتعد هذه النظرة العالمية للكويت والدعم الدولي نجاحاً للدبلوماسية الإنسانية التي تقوم بها الكويت منذ الاستقلال، وذلك للحصول على الدور والمكانة السياسية في النسق الدولي؛ نظراً لأنَّ الكويت من الدول الصغيرة التي يجب عليها التعاون الدولي؛ لأنها لن تستطيع الحصول على الأمن بقدراتها الذاتية فقط.

## الفصل الرابع

مرحلة التنويع والشراكة بين عامي (٢٠١١ و٢٠١٨)



أخذ النظام الدولي شكلاً جديداً من صعود القوى الإقليمية والدولية؛ مما أحدث التغيرات في النسق الدولي وتقهقر الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وأبرز ذلك صراعاً بين هذه القوى الإقليمية والدولية واختلاف مصالحها ومآربها، كما برز تأثير الفاعلين من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط كتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحزب الله في لبنان وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن والحشد الشعبي في العراق وجبهة النصرة في سوريا وتنظيم القاعدة، وأصبحت من المهددات الأمنية في منطقة الخليج، كما فتح الباب للدول المستفيدة من هذه التنظيمات بأن تدعمها بشكل أو بآخر لخدمة مصالحها ضد الدول الأخرى.

وأخذت الدول العربية بعد الثورات التي اجتاحتها أدوار المواجهة، ولكن الكويت حافظت على أن تكون طرفاً مقبولاً، ولا تقوم بشكل مباشر في تبني أشكال الصراع أو دعمها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكويت دعمت الجيش المصري عندما أطاح بحزب الإخوان المسلمين من قيادة مصر وهي في الوقت ذاته على علاقة متينة مع الجمهورية التركية الداعم الأساسي لحزب الإخوان في الوطن العربي، ومن جهة أخرى فإن الكويت تشارك بالعملية العسكرية في اليمن بجانب قوات التحالف العربي ضد الحوثيين المدعومين من إيران، وتملك الكويت علاقات جيدة مع إيران؛ ومن ثمّ تمتلك الفرشة الدبلوماسية التي

أهَّلتها أن ترعى مفاوضات السلام وقبول الحوثيين الجلوس على طاولة الحوار في الكويت بين أطراف النزاع اليمني في عام ٢٠١٦.

كما أن الكويت تبني علاقات إستراتيجية مع الصين وتركيا، وسعت لجذب الوجود العسكري إلى أراضيها بإقامة مقر حلف الناتو، وطلبت وجوداً عسكرياً بريطانياً مع إبقائها على العلاقات القوية مع الولايات المتحدة والسعودية بشكل خاص.

ومع صعود القوى الإقليمية والدولية ظهرت الصراعات بين الدول الغربية نفسها؛ فكان الصراع الأوروبي الأمريكي يزيد بوتيرة متصاعدة، والصراع الأمريكي التركي، والصراع الأمريكي الصيني، والصراع السعودي التركي، والسعودي الإيراني، والخلاف الخليجي - الخليجي بين السعودية والإمارات والبحرين من جانب وقطر من جانب آخر. كل هذه التحولات والصراعات لم تجعل الكويت تبتعد عن المحور الخليجي أو السعودي والأمريكي تحديداً، بل اشتركت النظرة الكويتية مع السعودية بمسألة الحفاظ على الوضع القائم. وتحافظ الكويت في هذه المرحلة على علاقاتها الصلبة مع السعودية والولايات المتحدة، وتقوم بتوطيد العلاقات بشكل أكبر مع الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى لتصبح الكويت هي الطرف المقبول بين هؤلاء الأضداد نتيجة تجمُّع المصالح الدولية فيها، وأخذت الكويت هذا الشكل المتوازن والقوي وإقامة العلاقات المتينة والإستراتيجية مع جميع الدول بحكم التاريخ الدبلوماسي لسياستها الخارجية القائمة منذ عام ١٩٦١ على التوازن والحياد.

وتعمل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة تنفيذية لهذه السياسة الخارجية؛ ففي عام ٢٠١١ أصدرت وزارة الخارجية الكويتية تعريف الدبلوماسية



الاقتصادية بأنها « دبلوماسية تعظيم المنافع، وزيادة هامش المناورة السياسية، وبناء التحالفات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الاقتصادية لتواكب المتغيرات العالمية في السنوات الأخيرة »، ومن هذا المنطلق تعمل الكويت لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الكويت بإقليم الحرير، ويُعد تطبيق سياسة جذب وتنويع الشركاء الدوليين وجمع المصالح في الكويت شكلاً جديداً لتدعيم القوة السياسية ودور الدولة في نسقها الدولي وزيادة الاستقرار في الدولة نفسها. وبحسب منهج تحليل النظم لديفيد إيستون فإنَّ المدخلات السابق ذكرها قد أوردت السياسة الخارجية إلى هذا الشكل من المخرجات والاستجابة الفعلية والعملية لتحقيق أهداف النظام السياسي الكويتي.

وفي المحصلة، تتميز هذه المرحلة بالتخطيط الإستراتيجي الذي يقلل من حالة عدم اليقين ووصول الكويت لحالة «المبادرة» وليس البقاء على «ردود الأفعال» كما هو الحال سابقاً.

## المبحث الأول

### التبدلات والتحويلات في الوطن العربي

منذ أواخر عام ٢٠١٠ بدأت مرحلة جديدة من التبدلات والتحويلات في الوطن العربي أو كما تُسمى بالربيع العربي، وهي تلك المرحلة التي غيرت وأسقطت الأنظمة في بعض الدول، وتحولت إلى حروب أهلية وصراعات داخلية في بعضها الآخر.

وكما يقال: إنَّ «معظم النار من مستصغر الشرر» فإنَّ حادثة التونسي (محمد بوعزيزي) الذي أضرم النار في نفسه في ديسمبر عام ٢٠١٠ أصبحت

هي شرارة الثورات العربية التي انطلقت من تونس عام ٢٠١٠ إلى مصر في يناير عام ٢٠١١ واليمن في يناير عام ٢٠١١ وليبيا في فبراير عام ٢٠١١ وسوريا في مارس عام ٢٠١١، وشهد الأردن والمغرب احتجاجات استطاع النظام الحاكم في كل منهما الاستجابة لها والحد من تأثيراتها السلبية التي شهدتها الدول التي قامت الثورات فيها. كما امتد تأثير تلك الحركات إلى دول الخليج العربي، ولكن استطاعت دول الخليج تجاوزها، وكانت في أشد حالاتها في البحرين، وأقلها في قطر وعمان والإمارات.

وبحلول أكتوبر من عام ٢٠١٢ أطاحت هذه الاحتجاجات بأربعة حكام لدول عربية، هم: زين العابدين بن علي في تونس، ومحمد حسني مبارك في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن. إن مشكلة مواقع التواصل الاجتماعي أنها إحدى ظواهر العولمة، والعولمة هي التي جعلت العالم (قرية كونية صغيرة)، ويمكن تعريف العولمة بقدر أكبر من الشمول بثلاث عمليات مهمة، «العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات؛ بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس. والعملية الثانية تتعلق بتدوير الحدود بين الدول. والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات»<sup>(٥٢)</sup>.

وعلى ذلك؛ فإن الدول أصبحت تتوجس الخطر من استغلال مراكز التواصل الاجتماعي وشبكات الإعلام ضدها؛ مما يرقى إلى أن تصل إلى مرحلة تهديد الأمن القومي لتلك الدول وزيادة خطر إسقاط الأنظمة الحاكمة، وسوف يشكل ذلك مرحلة جديدة من تعامل الدول مع شعوبها وشكلاً جديداً من الصراع الإقليمي بين الدول أيضاً.

(٥٢) يسين، السيد وآخرون (٢٠١٠). العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٤، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٧.

ومن جانب آخر؛ ففي فترة الثورات العربية تعاملت الحكومة الكويتية بحذر شديد مع هذه الثورات، كما أنّ الكويت والسعودية تشتركان بمحاولة الحفاظ والإبقاء على الوضع القائم وعدم دعم قيام تلك الثورات لتغيير الأنظمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دولاً مثل قطر وتركيا قدمت الدعم الإعلامي والمادي المساند للثورات في الدول العربية. ويُعد مرور الكويت من موجة التغيير التي عصفت في البلدان العربية وحالات النزاع الداخلي والفوضى نجاحاً للقيادة السياسية الكويتية بتدارك المشكلات التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار وتغيير شكل النظام الداخلي.

## المبحث الثاني

### صراع القوى الإقليمية على بسط النفوذ

جاءت مرحلة الثورات العربية وصراع الشعوب مع قياداتها فرصة ذهبية يغتنمها من يمتلك مشاريع وأهدافاً لبسط النفوذ في البلدان العربية، وتختصر كلمة أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط في القمة العربية الثلاثين في مارس عام ٢٠١٩ بتونس نوع تلك المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة العربية؛ إذ قال: «إن التدخلات من جيراننا في الإقليم وبالأخص من إيران وتركيا فاقمت من تعقيد الأزمات، وأدت إلى استغلالها، بل واستعصائها على الحل، ثم خلقت أزمات ومشكلات جديدة على هامش العضلات الأصلية»، وأردف قائلاً: «لذلك فإننا نرفض كافة هذه التدخلات وما تحمله من أطماع ومخططات».

وأنتج ذلك أن يصبح على الدول الإقليمية العربية الفاعلة مثل السعودية وجمهورية مصر أن تواجه نفوذ تلك القوى الإقليمية لحماية أمنها القومي. ومن هنا نجد أن تولي حزب الإخوان المسلمين الرئاسة في مصر بانتخابات يونيو عام ٢٠١٢ سبب مشكلة كبيرة واختلالاً في الدور الإقليمي لجمهورية مصر بوجهة نظر دول الخليج لكون حزب الإخوان المسلمين متحالفاً مع الجمهورية التركية. فعندما قامت مظاهرات شعبية في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ ضد حزب الإخوان الحاكم قام الجيش المصري بـ (الإطاحة) بالرئيس محمد مرسي وعزله بعد أربعة أيام من تلك المظاهرات<sup>(٥٣)</sup>، ومباشرة أعلنت كل من السعودية والإمارات والكويت مساعدات مالية لمصر كمعونة عاجلة نظراً للظروف الصعبة؛ حيث قدمت الكويت ٤ مليارات دولار، وقدمت السعودية ٥ مليارات دولار، والإمارات قامت بتقديم ٣ مليارات دولار، وبلغ مجمل هذا الدعم ١٢ مليار دولار<sup>(٥٤)</sup>.

ختاماً، فإنَّ التدخلات الإقليمية في المنطقة العربية جعلت السعودية تقوم بأدوار وقائية أكبر لحماية المنطقة من النفوذ الإقليمي من تلك الدول، وأخذت دولة الكويت بسياسة عدم الانحياز التام لطرف، بالإضافة إلى التحرك السياسي لحماية مصالح الكويت وأمنها القومي.

## المبحث الثالث

### جذب الوجود العسكري في الكويت (الناتو- بريطانيا)

أصبحت مرحلة ما بعد عام ٢٠١٠ كمرحلة ترحيب بالوجود العسكري الأجنبي من قبل متخذ القرار الكويتي، ولم تعد محصورة على

(٥٣) (الجيش المصري يعزل الرئيس محمد مرسي). BBC News Arabic, 4-7-2013.  
(٥٤) (لماذا سارعت دول الخليج إلى دعم مصر بعد الإطاحة بمرسي؟). BBC News Arabic, 10-7-2013.

الوجود الأمريكي على الأراضي الكويتية فقط، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التوجه يتضاد مع توجهاتها قبل الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، الذي كان يرفض بشدة أي شكل من أشكال الوجود الأجنبي في أراضيها بل وفي الأراضي العربية، ويرجع ذلك إلى أسباب التغيير في الشكل الدولي ومرحلة التحولات والتبدلات في الدول العربية.

ويجب الإشارة هنا إلى أن التعاون العسكري بإقامة مقر حلف الناتو في الكويت، وطلب الكويت أيضاً إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية، يُفسّر بأن الكويت محصورة، ولم تخرج من دائرة الدول الغربية (دول الناتو) في هذا التعدد والتنوع، إلا أن التحول في الشكل الدولي الراهن وتراجع الدور الأمريكي يجعل مصالح الولايات المتحدة لا تتطابق في مسائل عدة مع مصالح الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا تحديداً، ويزيد الصراع بين الدول الغربية نفسها.

وفي ٢٤ يناير عام ٢٠١٧ افتتح مقر حلف شمال الأطلسي، وقال أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي ينس شتولتنبرغ: إن «المركز يُعد الأول من نوعه في تاريخ حلف الناتو»، ويعزز هذا المركز التعاون بين الكويت والحلف في جوانب كثيرة، من بينها التحليل الإستراتيجي والتخطيط للطوارئ المدنية والتعاون العسكري والعمل على مواجهة الإرهاب<sup>(٥٥)</sup>، كما وقعت الكويت في فبراير عام ٢٠١٦ اتفاقية (العبور) مع الحلف<sup>(٥٦)</sup>.

أما مع الجانب البريطاني فتختلف مسألة الوجود العسكري على الأراضي الكويتية؛ لكونها تُعد في بدايات الطريق نحو عقد اتفاقية رسمية؛ ففي مقابلة للسفير البريطاني في الكويت مايكل دافنبورت في فبراير عام

(٥٥) (المبارك افتتح المركز الإقليمي لـ «الناتو» و«مبادرة إسطنبول»). صحيفة الراي - الكويت، ٢٥ يناير ٢٠١٧.

(٥٦) (الكويت توقع اتفاقية «العبور» مع حلف شمال الأطلسي «ناتو»). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٩ فبراير ٢٠١٦.

٢٠١٨ مع شبكة Forces network ذكر أن بريطانيا تدرس وجوداً عسكرياً دائماً في الكويت، وذلك بناء على طلب الحكومة الكويتية، وأكد أن الانتشار لن يكون كبيراً، ويقول: «إنَّ الكويت أعربت عن اهتمامها بمثل هذا الوجود»<sup>(٥٧)</sup>.

جاء هذا الطلب مواكباً للتغير في شكل الاستقرار بالإقليم، وينسجم مع توجه السياسة الكويتية نحو جذب أكثر من قوة وتعاون في الكويت، ولربط المصالح معاً لتضفي استقراراً وامتانةً أكثر لحماية سيادتها وأمنها القومي؛ فقد شاركت بريطانيا في حرب (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت في عام ١٩٩١ بنحو ٣٠ ألف جندي من قواتها دون وجود قاعدة عسكرية آنذاك<sup>(٥٨)</sup>، إلا أنَّ النظام الدولي والإقليمي الحالي يتطلب هذا النوع من تكثيف التعاون العسكري ووجود قواعد عسكرية مع البريطانيين.

## المبحث الرابع

### دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية

تمتلك دولة الكويت الخبرة الكبيرة والطويلة في عملية الوساطة بين الدول المتنازعة، وتُعد الوساطة إحدى الأدوات الدبلوماسية المهمة في سياسة الكويت الخارجية، ونجحت الكويت في تجارب سابقة بهذا الدور الذي تمارسه للحد من النزاعات والحض على عدم استخدام الأساليب العسكرية بين الأطراف المتنازعة، كما أن الكويت منذ الاستقلال ترى أنَّ

(57) (EXCLUSIVE: Britain 'Considering Permanent Military Presence' In Kuwait) FORCES NETWORK19-2-2018.

(٥٨) (حرب تحرير الكويت، تواريخ وأرقام). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٦ يناير ٢٠٠٢.

المشكلات العالقة تُحل بالجلوس على طاولة الحوار والحد من التصعيد لتجنب عدم الاستقرار والفوضى.

ويثبت ذلك أن الكويت منذ الاستقلال حملت عقيدة الوساطة والدور الموازن والحوار لحل المشكلات الدولية ودعم سبل التفاوض في سياستها الخارجية، ولكن اختلف تبني الكويت لهذه العقيدة مع التغيرات التي طرأت على حاجة الكويت للتكيف مع شكل معين في الفترات الزمنية التي مرت بها سياستها الخارجية.

ونستخلص أن الكويت في المرحلة الحالية عملت بذراعين متشابهتين في سياستها الخارجية، الأولى: القيام بدور الوسيط وتكثيف التحركات للدول الإقليمية لحاجتها إلى عودة الاستقرار العاجل، والثانية: الدور الإنساني الدولي النشط والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية للوصول لهدف الاستقرار ووقف النزاعات والأزمات.

فقد قامت الكويت بأعمال الوساطة خليجياً بين سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة في ٢٠١١ على إثر (أزمة التجسس)، وعملت الكويت أيضاً على تقريب وجهات النظر بين دولة قطر من جانب والسعودية والإمارات والبحرين من جانب آخر منذ ٢٠١٣ حتى الأزمة الخليجية الأكثر تعقيداً والأطول أمداً. كما أن للكويت دوراً وجهوداً واضحة لحل الأزمة اليمنية.

وختاماً، فإن تلك الأزمة التي فرضت على الدول الإقليمية تحديد موقفها: الداعم أو المحايد أو المعارض كانت الكويت فيها داعماً عسكرياً محايداً أيضاً؛ ومن ثمّ تمتلك الفرشة الوسطية لأي حوار أو تفاوض قد يتجه إليه الأطراف في المستقبل.

## المبحث الخامس

### المشاركة الفعالة في المنظمات الدولية

إنَّ الدول الصغيرة التي تتجه نحو التعاون والمشاركة الفعالة في المنظمات والمحافل الدولية تبحث عن دور واضح ومؤثر في النسق الدولي، ويُعد هذا سياسة خارجية تسعى للحفاظ على الاستقرار والسيادة والمحافظة على أمنها القومي. ويعرّف روبرت رويشتاين الدولة الصغيرة بأنها «قوة صغيرة.. تعترف بأنها لن تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وبأن عليها الاعتماد أساساً على معارضة دول أخرى أو مؤسسات أخرى أو عمليات أو تطورات أخرى من أجل ذلك»<sup>(٥٩)</sup>. وعلى ذلك؛ فإننا نجد مشاركة الكويت في المحافل والمنظمات الدولية تُعد أحد ثوابت السياسة الخارجية لديها منذ الاستقلال، فضلاً عن الأخذ بمساعدة الدول وتقديم الدعم؛ فعندما انضمت الكويت للأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ قامت بشراء أسهم الأمم المتحدة بقيمة مليون دولار، وتبرعت بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)<sup>(٦٠)</sup>.

وتُعد الكويت من الدول التي تحظى بالقبول الدولي لسياستها وثوابتها الدائمة في الحفاظ على الاستقرار والعمل على تفكيك المشكلات الدولية بالحوار ودعم الدول التي تعاني من الأزمات والكوارث الطبيعية، وذلك ما جعل الكويت تحصد نسبة كبيرة جداً من القبول الدولي في مثل هذه المناسبات الدولية.

(٥٩) إبراهيم، حسن (١٩٨٢). الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج. ط١، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص٦٩.  
(٦٠) أسيري، عبد الرضا علي (١٩٩٣). الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات. ط٣، الكويت: مطابع القبس الكويتية، ص٨٢.



وعملت الكويت على تفعيل دورها الفعال في المنظمات والهيئات الدولية من خلال أداتين مهمتين، الأولى: الأداة الاقتصادية، والأداة الثانية: العمل الإنساني، وظهرت تلك الأداة بشكل كبير مع موجة عدم الاستقرار التي عصفت بالإقليم.

ونظراً لاهتمام الكويت واهتمام أمير الكويت بشكل كبير بالقضايا الإنسانية فقد انصبَّ على الكويت طابعها الإنساني خلال فترة الثورات العربية التي أحدثت أزمات إنسانية، وقامت الكويت باستضافة مؤتمر المانحين الدولي الأول والثاني والثالث بشأن الحالة في سوريا.

وبعد نجاح المؤتمرات الثلاثة أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن تنظيم مثل هذا الحدث ثلاث مرات متتالية (صعب جداً)، وذكر أن قيادة أمير الكويت الحكيمة «مكنتنا من تحقيق ذلك وبأفضل نتائج»<sup>(٦١)</sup>.

وأعلنت الكويت في يناير عام ٢٠١٨ عن عقد (مؤتمر إعادة إعمار العراق) في الفترة ما بين ١٢-١٤ فبراير، وشددت الكويت على أن أمن العراق واستقراره من أمن الكويت واستقرارها وحماية سيادتها، ودعم الاقتصاد العراقي لينعم بالاستقرار من أولويات الحكومة الكويتية<sup>(٦٢)</sup>.

وبالإضافة إلى العمل الدبلوماسي لوزارة الخارجية فإن الدبلوماسية البرلمانية في الكويت تعمل بمثل الاهتمام الكويتي الرسمي، وتُعد لجنة الشؤون الخارجية من اللجان الدائمة في مجلس الأمة، وتعمل ضمن دائرة أولويات أهمها قضايا الأمن والسلم الدوليين وقضايا

(٦١) (بان كي مون: إجمالي التعهدات المقدمة في مؤتمر «المانحين ٣» بلغ ٨,٣ مليارات دولار). صحيفة الجريدة - الكويت، ٣١ مارس ٢٠١٥.

(٦٢) (الجار الله: مؤتمر إعادة إعمار العراق يعقد في ظل ظروف حرجة). صحيفة الأنباء - الكويت، ٨ يناير ٢٠١٨.

الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والقضية الفلسطينية ومكافحة الإرهاب، ويتضح ذلك في الخطابات البرلمانية الكويتية في المؤتمرات البرلمانية الدولية.

وفي هذه الفترة خصوصاً بعد الأزمة الخليجية وعدم قدرة الكويت على إنهاؤها أخذت تنتهج هذا الخطاب لصالح القضية الفلسطينية، وجعلته من أولويات السياسة الخارجية الكويتية، لتخرج من دائرة الفراغ الخطابي في الخطابات الرسمية.

## المبحث السادس

### التعاون الكويتي - التركي

في ظل التغييرات والثورات التي عصفت بالدول العربية وما تلاها من حروب داخلية، كانت الجمهورية التركية تدعم وتساند حركات الشعوب لتغيير الوضع القائم لأنظمتها العربية، ويتضاد ذلك مع توجه السياسة الكويتية، بالإضافة إلى تزايد حدة الصراع والتوتر بين تركيا والمملكة العربية السعودية، لكن على الرغم من ذلك فإن الكويت تحمل ثوابت السياسة الخارجية بأن تحافظ على العلاقات الجيدة والحميدة مع الدول الأخرى، بل خلال هذه المرحلة عمدت الكويت إلى تطوير علاقاتها مع جميع الأطراف التي تتنازع على النفوذ والهيمنة في الإقليم. وهناك أكثر من ٣٠٠ شركة برؤوس أموال كويتية تعمل في تركيا استثمرت نحو ١,٧ مليار دولار، وتحتل الكويت المراكز الأولى في مجال الاستثمارات في قطاع العقارات في تركيا خلال السنوات الثلاث الماضية بأكثر من ٧ آلاف عقار، وكذلك زادت الشركات التركية في الكويت

بشكل ملحوظ؛ فقد بلغ إجمالي المناقصات التي حصلت عليها الشركات التركية للعمل في الكويت نحو ٥, ٦ إلى ٧ مليارات دولار أمريكي، وتعمل هذه الشركات في قطاع البنى التحتية والمشاريع الضخمة، مثل مشروع مطار الكويت الدولي الجديد، والبنية التحتية لمشروع المطلاع السكني، ومشروع جنوب عبد الله المبارك السكني<sup>(٦٣)</sup>.

وفي التبادل التجاري ارتفعت الصادرات التركية إلى الكويت ارتفاعاً كبيراً، فبينما كانت الصادرات في عام ٢٠٠٠ بقيمة ٥, ٣٥ مليون دينار كويتي ازدادت في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٤, ١٧٥ مليون دينار كويتي. ويمكن القول هنا: إنَّ العلاقات الكويتية التركية تتنامى بسرعة كبيرة لتعزيز التعاون الثنائي، إلا أنها تسير بشكل حذر، وضمن سلسلة اتخاذ قرارات متوازنة؛ فلم تطلب الكويت إنشاء قاعدة عسكرية تركية مثل التي توجد على الأراضي القطرية، بينما قامت الكويت بإنشاء مقر لحلف الناتو، وطلبت وجوداً عسكرياً بريطانياً في الكويت.

## المبحث السابع

### التعاون الكويتي-الصيني

تحمل دولة الكويت تركة ثمينة تؤهلها لأن تكون شريكاً إستراتيجياً كبيراً وقوياً مع جمهورية الصين الشعبية؛ وذلك باعتبار الكويت أول دولة خليجية وعربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في عام ١٩٧١، كما أنها أول دولة في العالم وقعت وثيقة التعاون المشترك في مبادرة إحياء طريق الحرير الجديد (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق

(٦٣) موقع وزارة الخارجية التركية الرسمي: (<http://www.mfa.gov.tr/kuveyt-ekonomisi.tr.mfa>).

الحرير البحري في القرن الـ ٢١) التي أطلقها الرئيس الصيني تشي جين بينغ أواخر عام ٢٠١٣<sup>(٦٤)</sup>.

هذه الدبلوماسية التي تعتمدها دولة الكويت منذ استقلالها تجعلها مؤهلة لاستخدام تلك (الكروت)، والاستفادة مما قامت ببنائه في سياستها الخارجية منذ الاستقلال؛ فمع هذا الشكل الجديد من حالة عدم الاستقرار في الإقليم تبنت بعض الدول عملية جذب الاستثمارات والشركات الكبيرة متعددة الجنسيات إلى أراضيها لضمان الاستقرار أكثر، وذلك من خلال وجود مصالح الدول الكبرى في الدولة نفسها.

وفي هذه المرحلة تحاول الكويت ربط مشروعها رؤية (الكويت ٢٠٣٥) مع المشروع الصيني العالمي (الحزام والطريق). وفي يوليو عام ٢٠١٨ زار أمير الكويت الصين للمشاركة في منتدى التعاون العربي - الصيني ليكون أول رئيس عربي يشارك في إلقاء كلمة مع الرئيس الصيني تشي جين بينغ منذ إنشاء المنتدى في عام ٢٠٠٤، ويجسد ذلك متانة العلاقات، ويعطيها مؤشرات مستقبلية إيجابية، كما تمخض عن تلك الزيارة توقيع ٧ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين<sup>(٦٥)</sup>.

وشكلت الكويت والصين اللجنة الكويتية - الصينية العليا لتطوير مشروع مدينة الحرير التي انعقدت جلستها في الكويت في فبراير عام ٢٠١٩؛ حيث أشار الرئيس التنفيذي المدللج إلى أن تكلفة البنية التحتية للمرحلة الأولى من مشروع الحرير تراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ مليار دولار

(٦٤) (الحزام والطريق).. مبادرة تنموية تتوافق ورؤية (الكويت ٢٠٣٥) نحو مستقبل تجاري عالمي. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٩ مايو ٢٠١٧.

(٦٥) (العلاقات الكويتية - الصينية.. شراكة تربط رؤية «كويت ٢٠٣٥» بمبادرة «الحزام والطريق»). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٩ نوفمبر ٢٠١٨.

أمريكي، ولم تقتصر هذه المرحلة على الإنفاق الحكومي، بل جاء معظمها من خلال جذب الاستثمار الصيني<sup>(٦٦)</sup>.

وتعمل ٤٠ شركة صينية في الكويت، بقيمة تقدر بـ ٢٠ مليار دولار أمريكي، وتُعد الكويت أول بلد يستثمر في الصندوق السيادي الصيني باستثمارات بلغت نحو ١٠ مليارات دولار منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن<sup>(٦٧)</sup>.

وفيما يخص التبادل التجاري بين البلدين ارتفع هذا التبادل بشكل كبير، وبلغت الصادرات الصينية إلى الكويت في عام ٢٠٠٠ (٧، ٨٥) مليون دينار كويتي، ووصلت في عام ٢٠١٧ إلى ٦، ١ مليار دينار كويتي، وكانت الصادرات الكويتية إلى الصين في عام ٢٠٠٠ بقيمة ٢، ٢٣ مليون دينار كويتي؛ فقد ارتفعت في عام ٢٠١٧ لتصل ٣، ١٥١ مليون دينار كويتي<sup>(٦٨)</sup>.

بالمحصلة، يرى الدكتور حامد العبد الله وآخرون أن انحسار الاهتمام الغربي والولايات المتحدة بشكل خاص تجاه منطقة الشرق الأوسط يؤدي إلى التوجه للبحث عن البدائل، وتُعد الصين البديل الإستراتيجي لملء الفراغ أو المشاركة فيه على أقل تقدير<sup>(٦٩)</sup>.

وتشير تلك التوجهات الإستراتيجية في السياسة الخارجية الكويتية إلى تقليل حالة عدم اليقين، ووصولها إلى مرحلة «المبادرة» والتخلص من سياسة «ردود الفعل» التي كانت سائدة في سياستها الخارجية سابقاً.

(٦٦) (مسؤول كويتي: تكلفة المرحلة الأولى من مشروع الحرير تقدر بـ ٧٠ مليار دولار). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٧ فبراير ٢٠١٩.

(٦٧) (العلاقات الكويتية - الصينية.. شراكة تربط رؤية «كويت ٢٠٣٥» بمبادرة «الحزام والطريق»). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٩ نوفمبر ٢٠١٨.

(٦٨) غرفة تجارة وصناعة الكويت، إحصاءات التجارة الخارجية (www.kuwaitchamber.org.kw).

(٦٩) العبد الله، حامد وآخرون (٢٠١٨). تأثير الدبلوماسية الناعمة في تعزيز العلاقات الكويتية - الصينية: دراسة ميدانية لتوجهات عينة من المجتمع الكويتي. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٤٦، عدد ٣.

## المبحث الثامن

### الجيل الثاني من الاستقرار (مشروع الشمال)

بدأت دول العالم ودول الخليج تحديداً بتنفيذ الرؤى الإستراتيجية وإقامة المشاريع الضخمة التي تعتمد على جذب الاستثمار والمستثمرين من الشركات متعددة الجنسيات والدول الأخرى، لتصبح شكلاً جديداً من كِبَنات حماية استقرار الدولة عن طريق تجميعها المصالح الدولية بهذه المشاركة؛ مما يخدم الدولة سياسياً بشكل كبير.

وتهدف (رؤية كويت ٢٠٣٥) إلى «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة، وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم، وتحافظ على الهوية الاجتماعية، وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة»<sup>(٧٠)</sup>.

ويقع مشروع الحرير والجزر (مشروع الشمال) في شمال الكويت؛ وهو أقرب موانئ المياه المالحة لمنطقة آسيا الوسطى وأوروبا، ويُعد الشمال كحلقة وصل لخدمة المواصلات بين بلدان الشرق والغرب، كما أن مشروع ميناء مبارك الذي بدأ إنشاؤه في عام ٢٠١١ سيكون محورياً أساسياً للنقل الإقليمي، يربط الأرض بالبحر بوسائل متعددة مثل سكك الحديد أو الطرق السريعة ويصبح ميناء مبارك نقلة نوعية في قطاع تجارة الترانزيت بالكويت<sup>(٧١)</sup>.

(٧٠) الصفحة الرئيسة لموقع كويت جديدة: (www.newkuwait.gov.kw).

(٧١) (مشروع مدينة الحرير.. حلم على طريق التحقق يجعل الكويت وجهة استثمارية عالمية). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١١ يوليو ٢٠١٨.

ويشير الشيخ ناصر الصباح إلى أن اختيار الصينيين لتطوير مدينة الحرير والجزر يرتبط بقدرتهم على تغذية المشروع وميناء مبارك، وذلك بحكم صادراتهم الضخمة ونشاط المشروع الصيني (الحزام والطريق) الذي يربط العالم بعضه ببعض<sup>(٧٢)</sup>.

ويشير هذا التعاون الإستراتيجي بين الكويت والصين إلى اهتمام الجمهورية الصينية بالكويت، ويزيد المصالح الصينية فيها، وهو أحد أهم الأهداف التي تسعى الكويت للحصول عليها، ويبيّن مشروع مدينة الحرير اهتمام الكويت بجذب وتكوين مصالحي إستراتيجية مع الصين وإيران والعراق بشكل كبير والدول الأخرى للاستثمار في الكويت، لتصبح هذه المرحلة كجيل ثانٍ من الاستقرار لدولة الكويت، ويكون هذا المشروع من الأدوات التنفيذية المهمة والضخمة للدبلوماسية الاقتصادية في مسار سياسة الكويت الخارجية.

(٧٢) المصدر نفسه.

## النتائج والخاتمة

- اتّصفت المرحلة الأولى من سياسة الكويت الخارجية بتبني الطابع القومي العربي، وكانت الأداة الاقتصادية والعمل على الوساطة الإيجابية من جذور سياستها الخارجية.
- كسبت الكويت القبول الدولي والصورة الإيجابية عن طريق عملها الدؤوب في الوساطة في حالات النزاع، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي من خلال مساعداتها، وهو ما جعل الكويت تكسب أحد أوجه القوة في النسق الدولي.
- تهدف سياسة الكويت الخارجية من دور الوساطة والدعم الاقتصادي للدول العربية إلى أن تنعم بالاستقرار ليعود ذلك على الكويت بالإيجابية.
- كان الغزو العراقي للكويت قد أنتج مخرجات مهمة بحسب منهج النظم، وهي الانتقال من حالة المثالية إلى الانحياز، وأصبحت الاتفاقيات الأمنية العسكرية مع الدول الأجنبية والولايات المتحدة بشكل خاص خطاً دفاعاً لحماية أمن الكويت واستقرارها من التهديدات الوجودية.
- في المرحلة الثانية تخلّت الكويت عن دورها المتوازن والحيادي مع العراق والدول المؤيدة للغزو العراقي لفترة زمنية، إلا أنها تكيفت مع الضغوط الإقليمية بتغيير موقفها من العداء للدول التي أيدت



- الغزو إلى العفو وعودة العلاقات بداية من عام ١٩٩٧، غير أنّها لم تطبّع العلاقات مع العراق حتى سقوط نظام صدام حسين.
- بعد سقوط نظام صدام وتراجع الهاجس الأمني من تكرار الغزو بدأت الكويت مرحلة جديدة من التنمية والازدهار، بالإضافة إلى توثيق علاقاتها مع العراق الجديد.
- وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور الوساطة يتطلّب شرط التوازن والحياد للقيام بهذا الدور، وتمتلك الكويت هذا الشرط عدا مرحلة الغزو حتى عام ٢٠٠٣.
- تميزت المرحلة الثالثة في سياسة الكويت الخارجية بالعمل بذراعين متشابهتين الأولى: تركيز دور الوساطة الكويتية على دول الخليج ودول الإقليم بسبب القرب الجغرافي وتأثير المشكلات الواقعة على استقرار الكويت.
- والثانية: الدور الإنساني النشط والمشاركة الفعالة في المنظمات الدولية للوصول إلى هدف الاستقرار، ووقف النزاعات مع الدول العربية الأخرى، أو غير العربية، عن طريق التحركات الدولية عبر المنظمات والهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة.
- وتعمل الكويت على تفعيل دورها في المنظمات الدولية من خلال أداتين: الأولى الأداة الاقتصادية، والثانية العمل الإنساني. وأصبحت المرحلة الثالثة أقرب إلى المرحلة الأولى (المثالية)، مع الأخذ بعين الاعتبار أخطاء بناء الثقة، ومزج هذه المرحلة بالمدرسة الواقعية البراغماتية.
- فحسب منهج النظم لـ (ديفيد إيستون) فإن المرحلة الثالثة مرت بالعديد من المدخلات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي

الكويتي، وأنتجت مجموعة من المخرجات تهدف إلى حماية استقرار الأمن القومي للكويت وسيادتها، وتتكيف مع الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية.

- تسعى الكويت في المرحلة الأخيرة لجذب الوجود العسكري على الأراضي الكويتية لبروز شكل جديد من التهديدات الأمنية، وتزايد خطر الحركات المسلحة (الفاعلين من غير الدول)؛ مما جعل الكويت تسير بهذا الاتجاه.

- اتجهت الكويت في المرحلة الثالثة من الحياد الإيجابي إلى الحياد الإستراتيجي، من خلال تعزيز الشراكات وتوثيقها مع الأطراف الأخرى كالصين دولياً وتركياً إقليمياً، مع إبقائها على العلاقة المتجذرة بالولايات المتحدة دولياً والمملكة العربية السعودية إقليمياً.

- في المرحلة الثالثة تطورت العلاقات الكويتية التركية بشكل كبير وسريع لتعزيز وتوطيد التعاون الثنائي، إلا أنها تسري بشكل حذر وضمن سلسلة اتخاذ قرارات متوازنة.

- ولم تبعد الكويت عن الخط الذي يحافظ على أمنها واستقرارها باتخاذ قرارات خارجية عقلانية تحافظ على علاقاتها مع الحليفين الكبيرين الأكثر أهمية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

- أدت الثورات العربية والصراع الإقليمي إلى أن يكون للسعودية دورٌ وقائي أكبر لحماية المنطقة من النفوذ، وعملت الكويت على عدم الانحياز التام لطرف، على الرغم من تحركات الكويت السياسية لحماية مصالحها.

- بالإضافة إلى وعي الدول الثلاث بأهمية ابتعاد الكويت عن هيمنة دولة أخرى، ويحتاج ذلك إلى إدراك متخذ القرار الكويتي للتعامل مع خطورة هذا الموقع الجغرافي وضغوطه بحذر، ومع تزايد الأزمات الإقليمية التي فرضت على الدول الإقليمية تحديد موقفها المؤيد أو المعارض فإن الكويت تمتلك الفرشة الوسطية والحيادية لأي حوار أو تفاوض قد تتجه إليه الأطراف المتنازعة مستقبلاً.

- وبعد موجات التغيير والحشود الشعبية ضد الأنظمة في الوطن العربي نجحت الكويت بتجاوز الأزمة الداخلية التي كادت ترقى إلى حالة من الفوضى والمواجهة.

- يحمل السجل الدبلوماسي والسياسي النظيف والريادي للكويت ما يجعلها تستطيع بسهولة عقد شراكات ضخمة، مثل الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية بإقليم الحرير مع الصين، وتطوير العلاقات الكويتية التركية، وإقامة مقر لحلف الناتو في الكويت وعقد اتفاقية العبور لقوات الحلف.

- أصبح إقامة المشاريع الضخمة عن طريق الرؤى الإستراتيجية، وجذب الشركات الكبرى، وربط المصالح الاقتصادية كشكل من أشكال حماية استقرار الدولة، وتقوم بذلك دول الخليج العربية.

- ويلخص إقليم الحرير (مشروع الشمال) اهتمام الكويت بجذب وتكوين المصالح الإستراتيجية مع الصين والعراق وإيران بشكل كبير، بالإضافة إلى الدول الأخرى لتصبح هذه المرحلة كـ «جيل ثانٍ من الاستقرار»، ويكون هذا المشروع من الأدوات التنفيذية المهمة والضخمة للدبلوماسية الاقتصادية في مسار السياسة الخارجية الكويتية.

- ينتج هذا التوجه الإستراتيجي في سياسة الكويت الخارجية إلى تقليل حالة عدم اليقين، والانتقال من مرحلة «ردود الفعل» إلى مرحلة «المبادرة» واستباق مشكلة عدم اليقين.

- وعلى الرغم من أن الكويت لا تمتلك مراكز دراسات إستراتيجية تابعة لوزارة الخارجية لدعم تنفيذ السياسة الخارجية، فإنه لا ينفى التوجه الإستراتيجي الذي يحمله منفذو السياسة الخارجية الكويتية، وذلك عن طريق التوجه نحو الخيارات الأكثر عقلانية وتلائم خدمة السياسة الخارجية الكويتية.

## قائمة المراجع



## الموسوعات :

١- ربيع ومقلد (١٩٩٤)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت.

## الكتب :

- ١- إبراهيم، حسن (١٩٨٢). الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج. ط ١، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- ٢- أبوطالب، عبد الرحيم عبد الهادي (١٩٩٥). أزمة الكويت والعراق: أبعادها ونتائجها والموقف الدولي منها: دراسة تاريخية. ط ١، مصر: مكتبة نهضة مصر.
- ٣- إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي. ط ١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٤- أسيري، عبدالرضا علي (١٩٩٣). الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات. ط ٣، الكويت: مطابع القبس الكويتية.
- ٥- أسيري، عبدالرضا علي (٢٠١٧). سياسة الكويت الخارجية (١٩٩١-٢٠١٦): إنجازات الماضي.. تحديات الحاضر.. وآفاق المستقبل. ط ١، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
- ٦- بالمر، مايكل أ (١٩٩٥). حراس الخليج: توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي. ترجمة: نبيل زكي، ط ١، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- ٧- تقرير الكويت الأول عن: المساعدات الإنمائية والإنسانية ٢٠١٥. وزارة الخارجية الكويتية.
- الدليل الاقتصادي. الإدارة الاقتصادية. وزارة الخارجية، ٢٠١٣.
- ٨- سليم، محمد السيد (٢٠١٣). تحليل السياسة الخارجية. ط ٣، مصر: مكتبة النهضة المصرية.
- ٩- الشطي، خالد يوسف (٢٠١٢). دولة الكويت والقضية الفلسطينية: دعم ومناصرة. ط ١، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.
- ١٠- الشاهين، سليمان ماجد (٢٠٠١). الدبلوماسية الكويتية: بين المحنة والمهنة. ط ١، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
- ١١- صوفي، وهيب عبد الفتاح، وصوفي، عدنان عبد الفتاح (١٩٩٣). المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج: نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية. ط ١، بيروت: دار الساقى.
- ١٢- عبد الله، عبد الخالق (١٩٩٨). النظام الإقليمي الخليجي. ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ١٣- المجيم، نورة صالح عبد الكريم (٢٠١٣). الكويت تتجه شرقاً: دور الكويت في التنظيمات الآسيوية. ط ١، الكويت: مكتبة آفاق.
- ١٤- مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٦). الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- ١٥- مقلد، إسماعيل صبري (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة. ط ٢، الكويت: منشورات ذات السلاسل.



١٦- النجار، غانم (١٩٩٤). مدخل للتطور السياسي في الكويت. ط ١، الكويت: دار قرطاس.

١٧- ياسين، السيد وآخرون (٢٠١٠). العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٤، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

1- Holsti, K. J (1992) International politics: A Framework for Analysis. Sixth Edition. Prentice- Hall, Inc. A simon & Schuster Company.

#### الدراسات :

١- أبو صليب، فيصل مخيط (٢٠١٥). المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد ٤٣، عدد ٤.

٢- أبو صليب، فيصل مخيط (٢٠١٥). العوامل المؤثرة في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٦٣، عدد ١.

٣- رسلان، هاني (١٩٩١). التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣.

٤- العبد الله، حامد وآخرون (٢٠١٨). تأثير الدبلوماسية الناعمة في تعزيز العلاقات الكويتية - الصينية : دراسة ميدانية لتوجهات عينة من المجتمع الكويتي. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٤٦، عدد ٣.

٥- العنزي، عبد الله مشعل (١٩٩٦). نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية. مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، مجلد ٢٤، عدد ٢.

- ٦- العنزي، عبد الله، وسهر، عبد الله (١٩٩٩). الكويت والعلاقات مع «دول الضد»: دراسة ميدانية. مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٤٥.
- 7- Faisal M Abu sulib. (2017). Understanding Qatar's Foreign Policy, 1995–2017, Middle East Policy.

### الرسائل العلمية :

- ١- الأرملي، خالد إبراهيم (٢٠١٣). السياسات الخارجية الكويتية تجاه القضية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط.
- ٢- الرشيد، كاتب فهد (٢٠١٣). العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي ١٩٦١-٢٠٠٢: دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة.

### الجهات الرسمية :

- ١- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، [www.kuwait-fund.org](http://www.kuwait-fund.org).
- ٢- الإدارة المركزية للإحصاء، [www.csb.gov.kw](http://www.csb.gov.kw).
- ٣- موقع وزارة الخارجية التركية الرسمي، [www.mfa.gov.tr](http://www.mfa.gov.tr).
- ٤- غرفة تجارة وصناعة الكويت، [www.kuwaitchamber.org.kw](http://www.kuwaitchamber.org.kw).
- ٥- موقع كويت جديدة، (رؤية كويت ٢٠٣٥)، [www.newkuwait.gov.kw](http://www.newkuwait.gov.kw).
- ٦- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، [www.scpd.gov.kw](http://www.scpd.gov.kw).
- ٧- مقابلة خاصة أجريت مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط على قناة الكويت الأولى ٢٦ مارس ٢٠١٩م.

## الأخبار الصحفية :

- ١- (الاتفاقيات الأمنية والدفاعية بين الكويت والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٣١ مارس ٢٠٠٣.
- ٢- (سمو رئيس الوزراء يستقبل الجعفري). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٨ يونيو ٢٠٠٥.
- ٣- (الرئيس العراقي يتسلم أوراق اعتماد سفير الكويت علي المؤمن). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٨.
- ٤- (الشيخ محمد الصباح يغادر العراق في ختام زيارة تاريخية). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩.
- ٥- (الجيش المصري يعزل الرئيس محمد مرسي). أ- BBC News Arabic 2013-7-4 bic.
- ٦- (لماذا سارعت دول الخليج إلى دعم مصر بعد الإطاحة بمرسي؟).. BBC News Arabic ,2013-7-10
- ٧- (المبارك افتتح المركز الإقليمي لـ «الناتو» و«مبادرة إسطنبول»). صحيفة الرأي - الكويت، ٢٥ يناير ٢٠١٧.
- ٨- (الكويت توقع اتفاقية (العبور) مع حلف شمال الأطلسي (ناتو)) وكالة الأنباء الكويتية (كونا). ٢٩ فبراير ٢٠١٦.
- (9-EXCLUSIVE: Britain 'Considering Permanent Military Presence' In Kuwait) FORCES NETWORK19 – 2- 2018.
- ١٠- (حرب تحرير الكويت، تواريخ وأرقام). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٦ يناير ٢٠٠٢.

- ١١- (بان كي مون: إجمالي التعهدات المقدمة في مؤتمر «المانحين ٣») بلغ ٣,٨ مليارات دولار) صحيفة الجريدة- الكويت، ٣١ مارس ٢٠١٥.
- ١٢- (الجار الله : مؤتمر إعادة إعمار العراق يُعقد في ظل ظروف حرجة). صحيفة الأنباء- الكويت، ٨ يناير ٢٠١٨.
- ١٣- («الحزام والطريق».. مبادرة تنموية تتوافق ورؤية «الكويت ٢٠٣٥» نحو مستقبل تجاري عالمي). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٩ مايو ٢٠١٧.
- ١٤- (العلاقات الكويتية- الصينية.. شراكة تربط رؤية «كويت ٢٠٣٥» بمبادرة «الحزام والطريق»). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٩ نوفمبر ٢٠١٨.
- ١٥- (مسؤول كويتي: تكلفة المرحلة الأولى من مشروع الحرير تقدر بـ ٧٠ مليار دولار). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٧ فبراير ٢٠١٩.
- ١٦- (مشروع مدينة الحرير.. حلم على طريق التحقق يجعل الكويت وجهة استثمارية عالمية). وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١١ يوليو ٢٠١٨.

## Abstract

This study has highlighted the strategic shifts in Kuwait's foreign policy since independence. Throughout this study, these shifts were divided into three main phases in Kuwaiti foreign work. The first phase was Arab nationalism approach since independence in 1961 till the Iraqi invasion in 1990, in that phase, Arab national character prevailed over Kuwait's foreign policy through supporting the Arab Cases. Economic diplomacy was one of the most important tools for implementing foreign policy. Then the second phase, which is the bias phase since the liberation of Kuwait 1991 to 2010, after that the third phase began with the onset of the changes that had taken place in the Arab world and the emergence of the role of non-state actors in threatening security in the region. Kuwait moved to the third phase from 2010 to 2018, the phase of diversification and partnership and attracting and diversifying the partnership. This is through the huge economic cooperation with the Chinese Republic to implement the project of al-Hareer Region, on one hand, and to and building relations between Kuwait and the Republic on the other hand being one of the regional powers.

The study is based on the systems analysis methodology, according to David Easton, who thinks that there are three main elements are inputs, conversion process and outputs. The main problem on which the study focus is as follows: The strategic shifts in Kuwait's foreign policy, and the awareness of the foreign-decision maker in the State of Kuwait of international shifts that require the creation of new strategies to protect Kuwait from taking

sides or to engage in direct problems. Perhaps the most important results of the study that Kuwait has moved from “reactions” in its foreign policy to “initiative” and anticipate the problem of uncertainty. Kuwait is also trying to move to a “second generation of stability” by attracting international interests economically and attracting a military presence to protect Kuwait from the threat of security instability in the region.



